SCJF SCJF SCJF SCJF SCJF SCJF SCJF SCJF SCJF SCJF

SYRIAN JOURNALISTS ASSOCIATION
رابطة الصحفيين السوريين

سوريا

الصحافة تحت الضغط

الانتهاكات ضد الإعلام

2023

التقرير السنوي

SYRIAN JOURNALISTS ASSOCIATION

رابطة الصحفيين السوريين

المركز السوري للحريات الصحفية

هو منظمة تتبع رابطة الصحفيين السوريين إدارياً ، يهدف المركز للدفاع عن الحريات الصحفية في سوريا ، ويعمل على توثيق الانتهاكات التي تقع ضد الإعلاميين والمراكز الإعلامية فيها وتلك التي تقع بحق إعلاميين سوريين خارج البلاد ، ومن ثم يصدر تقارير بها ، كما يصدر المركز بيانات صحفية في مناسبات مختلفة .

أُنشئ المركز بتاريخ 1حزيران 2014 م ، ليتابع منذ ذلك الوقت عمل لجنة الحريات الصحفية في رابطة الصحفيين السوريين التي تأسست في شباط 2012 ، والتي عملت على توثيق الانتهاكات بحق الإعلام في سوريا .

www.syja.org

freedomcenter@syja.org

The SJA is a non-governmental organization
registered under French law of associations.
No. W751220283 on 07/06/2013

* تسمح رابطة الصحفيين السوريين لكافة وسائل الإعلام والمنظمات ذات الشأن بنشر هذا التقرير كلياً أو جزئياً، والاقتباس منه، شريطة الإشارة إلى المصدر.

* الصور المنشورة في التقرير مأخوذة من مصادر مفتوحة أو سمح أصحابها أو ذووهم لرابطة الصحفيين السوريين باستخدامها.

SYRIAN JOURNALISTS ASSOCIATION

رابطة الصحفيين السوريين

20/02/2012

يصدر هذاالتقرير بمناسبة الذكرى 12 لتأسيس رابطة الصحفيين السوريين

جدول المحتويات

جدول المحتويات ٤

الملخص التنفيذي 5

مقدمة التقرير ٦

حصيلة عام 2023 8

1- من حيث العدد 9

2-من حيث الجهات المنتهكة 11

3- أنواع الانتهاكات 13

*القتل.....15

* الإصابة والضرب..... 20

*الاعتقال والاحتجاز والخطف.....23

* الانتهاكات ضد المراكز والمؤسسات الإعلامية..... 2٦

*الانتهاكات ضد الإعلاميات..... 30

* الانتهاكات ضد الصحفيين الأجانب في سوريا..... 31

٤- التوزع الجغرافي للانتهاكات 36

الخاتمة ٤0

*التكييف القانوني للانتهاكات ضد الإعلام في سوريا... ٤0

*توصيات المركز السوري للحريات الصحفية.....٤٦

ملحق خاص ٤6

الملخص التنفيذي

منذ تأسيسها في شباط/ فبراير 2012 بدأت رابطة الصحفيين السوريين بتوثيق الانتهاكات التي يتعرض لها الإعلام والإعلاميون في سوريا. وعملت لجنة الحريات الصحفية في الرابطة منذ حزيران/ يونيو من العام ذاته على إصدار تقارير شهرية عن تلك الانتهاكات.

المركز السوري للحريات الصحفية، والذي أسسته الرابطة في حزيران/ يونيو 2014 تابع عملية التوثيق وإصدار التقارير الشهرية والتقارير السنوية والنصف سنوية، إضافة إلى إصدار التقارير الخاصة بمناسبات عدّة.

وتضمنت قاعدة البيانات التي نظمها ودققها المركز 1511 انتهاكاً ارتكبوا ضد الإعلام والإعلاميين منذ بدء الثورة السورية عام 2011 وحتى نهاية العام 2023، الذي وثق فيه المركز وقوع 35 انتهاكاً.

وينطلق المركز في عمله من إيمانه الكامل بواجبه بتوثيق الانتهاكات التي تقع ضد الإعلاميين وفي الدفاع عنهم، حمايةً لحقوقهم المستقبلية في جبر الضرر، وعدم إفلات المجرمين من العقاب اللازم، وصولاً إلى إعلامٍ حر وغير موجه، تحقيقاً للعدالة والمساواة في سوريا المستقبل.

وبالرغم من وجود صعوبات كثيرة في الحصول على المعلومات والتحقق منها إلا أننا في المركز نتوخى الدقة في البحث والرصد ونعتمد على مصادر متعددة، إذ يتم الحصول على المعلومات إما من ذوي الضحايا أو من المقربين منهم أو من الإعلامي بشكل مباشر، بالإضافة إلى ما يقوم به المركز من بحث ورصد ومتابعة مستمرة للمعلومات وتحديثها إن وجد فيها خلل ومن عدة مصادر مختلفة من المهتمين في الشأن ذاته.

ويلتزم المركز السوري للحريات الصحفية في عملية التوثيق بمعايير واضحة في تحديد من هم الصحفيون و المواطنون الصحفيون الواقع بحقهم الانتهاك، إضافة إلى ضرورة وجودة صلة وارتباط بين العمل الإعلامي والانتهاك، كما تحدد معايير المركز من هم الإعلاميون الذين تنطبق عليهم صفة إعلاميي القوى المسلحة، وغيرها من المعايير التي تتوافق مع المعايير القانونية والدولية لتوثيق الانتهاكات ضد الصحفيين.

بحسب المعايير التي يتعبها المركز في التوثيق فإن الانتهاكات التي يوثقها المركز ليس فقط تلك التي تقع ضد الصحفيات والصحفيين المحترفين، بل يقوم المركز أيضاً بتوثيق الانتهاكات التي تقع ضد المواطنين/ات الصحفيين/ات (الناشطين الإعلاميين) ومزودي الخدمة الإخبارية، الذين استدعت

الحاجة الاعتماد عليهم من قبل مختلف وسائل الإعلام في تغطية الوقائع والأحداث التي تجري في سوريا.

وتنوعت الفئات الإعلامية التي تعرضت للانتهاكات في سوريا، فلم تقتصر الانتهاكات على الإعلاميين الذكور، بل شملت الإعلاميات، والمؤسسات والمراكز الإعلامية، وإعلاميي القوى المسلحة، والإعلاميين الأجانب الذين غطوا الأحداث السورية.

وتعتبر الانتهاكات المرتكبة ضد الصحفيات هي الأقل من حيث العدد مقارنةً بغيرها من الفئات، إذ لم يشهد عام 2023 ارتكاب أي انتهاك ضد الإعلاميات. فيما تعتبر الانتهاكات المرتكبة ضد فئة الإعلاميين الذكور هي النسبة الأعلى، تليها الانتهاكات المرتكبة ضد المؤسسات والمراكز الإعلامية، ويرجع ذلك لطبيعة الظروف الخطرة المحيطة ببيئة العمل الإعلامي في سوريا، إضافة لعوامل أخرى تعود لاختلاف أعداد العاملات في الحقل الإعلامي من منطقة إلى أخرى، وبشكل عام قلة عدد الإناث العاملات في هذا المجال مقارنة بالذكور.

ونختم بالإشارة إلى أهم المعايير التي يتبعها المركز في عمله:

1. ضحايا الإعلام: يقوم المركز السوري للحريات الصحفية بتوثيق الانتهاكات التي يتعرض لها الإعلاميون في سوريا مهما كانت جنسياتهم، جنسهم، عرقهم، طائفتهم، الجهة التي يعملون لديها أو الجهة المعتدية، بالإضافةً إلى قيامه بتوثيق الاعتداءات التي يتعرض لها الإعلاميون السوريون خارج البلاد، و يسري الأمر ذاته على الانتهاكات التي تتعرض لها المكاتب و المراكز و المؤسسات الإعلامية، إضافة إلى ذلك لا يقوم المركز بنشر أخبار الانتهاكات إذا طلب الضحية أو ذويه ذلك.

2. وقوع الانتهاك خلال العمل الإعلامي: يوثق المركز السوري للحريات الصحفية الانتهاكات التي تقع بحق الإعلاميين خلال قيامهم بالعمل الإعلامي،أو بسببه، سواء تم استهدافهم بشكل مباشر أو غير مباشر.

3. حالة الإعلامي الذي يكون على صلة بالعمل المسلح: يمتنع المركز عن توثيق الاعتداء الواقع على الإعلامي الذي له صلة ما بالعمل المسلح.

4. الإعلامي في القوى المسلحة: يقوم مركز الحريات بتوثيق الانتهاكات الواقعة على إعلاميي القوى المسلحة شرط انتفاء صلتهم بالعمل المسلح وفق المعيار السابق.

مقدمة التقرير

في سوريا: الصحافة تحت الضغط

لم يختلف عام 2023 عن سابقيه من جهة الخطر الذي يحدق بالصحفيين أثناء عملهم على تغطية الأحداث في سوريا، التي جاءت كالعادة في مؤخرة التصنيف العالمي لحرية الصحافة الذي تصدره منظمة مراسلون بلا حدود كل عام، إذ جاءت سوريا في ذيل الترتيب ضمن قائمة البلدان العشر الأكثر خطورة على الصحفيين بحصولها على المركز 175 من أصل 180 بلداً.

المركز السوري للحريات الصحفية في رابطة الصحفيين السوريين يوثق في تقريره السنوي لعام 2023 الانتهاكات من حيث أعدادها وأنواعها التي وقعت ضد الصحفيين والمؤسسات الإعلامية في العام الفائت، الذي لم يشهد أي تطور إيجابي على صعيد الحريات الإعلامية، ورغم النقص في عدد الانتهاكات المسجلة إلا أن أنه من غير المنطقي أن نعتبر ذلك دليلاً على تحسن مستوى الحريات، ففي مختلف مناطق السيطرة لازالت المعايير التي تحسب على أساسها نسبة احترام الصحافة، في حدودها الدنيا، وبعض المتطلبات لازالت منعدمة مثل تنظيم حق الحصول على المعلومة.

من جانب آخر لابد من لفت الانتباه إلى نقطة شديدة الأهمية وهي أن العامل الأمني والخوف من القوى المسيطرة يحول أحياناً بيننا وبين الوصول إلى المعلومات الكافية والدقيقة حول بعض الوقائع التي قد تشكل انتهاكات ضد الإعلام وفق معايير مركزنا، ومرد ذلك هو احجام الضحايا أو ذويهم عن التواصل مع مختلف المنظمات الحقوقية المعنية خشية الانتقام، عدا عن وجود العديد من الحالات التي لا توجد فيها بالفعل معلومات عند الأهل لأن إخفاء الإعلاميين أو احتجازهم أو اعتقالهم يتم بواسطة جهات أو عناصر أمنية قد لاتكون معروفة وسط إنكار السلطات أو تكتمها.

على مستوى شدة الانتهاكات تم توثيق مقتل إعلاميين اثنين، ليرتفع عدد الضحايا الموثقين إلى 468 منذ آذار 2011، وهذا الرقم الكبير يعطي صورة واضحة عن الكيفية التي تعاملت بها مختلف الأطراف مع الإعلام، مع الإشارة طبعاً إلى أن العام الفائت كما سابقيه لم يسجل أي تطور على صعيد محاسبة مرتكبي الانتهاكات ضد الصحفيين، ولم نجد أي مبادرة للسلطاتالأمنية أو القضائية في فتح ملفات تحقق من خلالها في أي جريمة وقعت ضد صحفي ليستمر إفلات المجرمين من العقاب، وحتى لا ننسى لابد من التذكير بأن معظم الانتهاكات تقع أساساً من نفس القوى الأمنية التي يفترض بها أن تحمي الصحفيين، كما أن القضاء نفسه في بعض الجغرافيات كان أداة استبدادية تعين السلطات الأمنية في القمع.

٢٠/٢/٢٠٢٤

رابطة الصحفيين السوريين

المركز السوري للحريات الصحفية

الانتهاكات ضد الإعلام في سوريا:

حصيلة عام 2023

1- من حيث العدد

في عام 2023:توثيق 35 انتهاكاً ضد الإعلام

واصلت مختلف الجهات الفاعلة في سوريا ارتكاب الانتهاكات ضد الإعلام خلال عام 2023، وكان السبب الأبرز لمعظم الانتهاكات المرتكبة هو قيام تلك الجهات بالتضييق على الحريات الإعلامية، وما يرافق ذلك من حالات إصابة واعتداء بالضرب تعرض لها الصحفيون، إضافة إلى ارتكاب الانتهاكات الأشد فتكاً بالصحفيين من خلال مقتل إعلاميين اثنين.

انخفاض في أعداد الانتهاكات الموثقة

مقارنةً بعام 2022، شهد عام 2023 انخفاضاً في أعداد الانتهاكات الموثقة إذ وثق المركز السوري للحريات الصحفية في رابطة الصحفيين السوريين وقوع 35 انتهاكاً ضد الإعلام والإعلاميين في سوريا خلال العام الماضي، ارتكبت 5 انتهاكات منها خارج البلاد.

وكانت حصيلة النصف الثاني من العام الماضي، هي الأكبر، إذ شهدت توثيق 22 انتهاكاً، مقابل 13 انتهاكاً شهدها النصف الأول من العام ذاته.

وتعتبر الأعوام الثلاثة الماضية _بما فيها العام 2023_ متطابقة إلى حد كبير في نوعية الانتهاكات المرتكبة وأسبابها، مع فوارق بسيطة في أعداد الانتهاكات، التي بدأت تنخفض تدريجياً خلال السنوات ذاتها، مقارنة بتلك المرتكبة خلال أعوام سابقة بدءاً من عام 2011 ، إذ شهد عام 2013، الحصيلة الأكبر من الانتهاكات الموثقة بـ229 انتهاكاً.

وخلال السنوات الثلاثة الماضية كانت حالات الإصابة والضرب والاعتقال والاحتجاز هي الأبرز، مع انخفاض واضح في حالات القتل، إضافة إلى ارتفاع كبير في حالات الضغط على الحريات الإعلامية، وخاصة في العامين الماضيين من خلال ارتكاب انتهاكات مختلفة، كالمنع من التغطية والمصادرة والتوقيف عن العمل وغيرها من الانتهاكات.

ومع حصيلة العام الماضي 35 انتهاكاً، يكون المركز قد وثق في سجلاته وقوع 1511 انتهاكاً، ارتكبت ضد الإعلام والإعلاميين في سوريا، وخارجها ضد الإعلاميين السوريين، منذ آذار عام 2011.

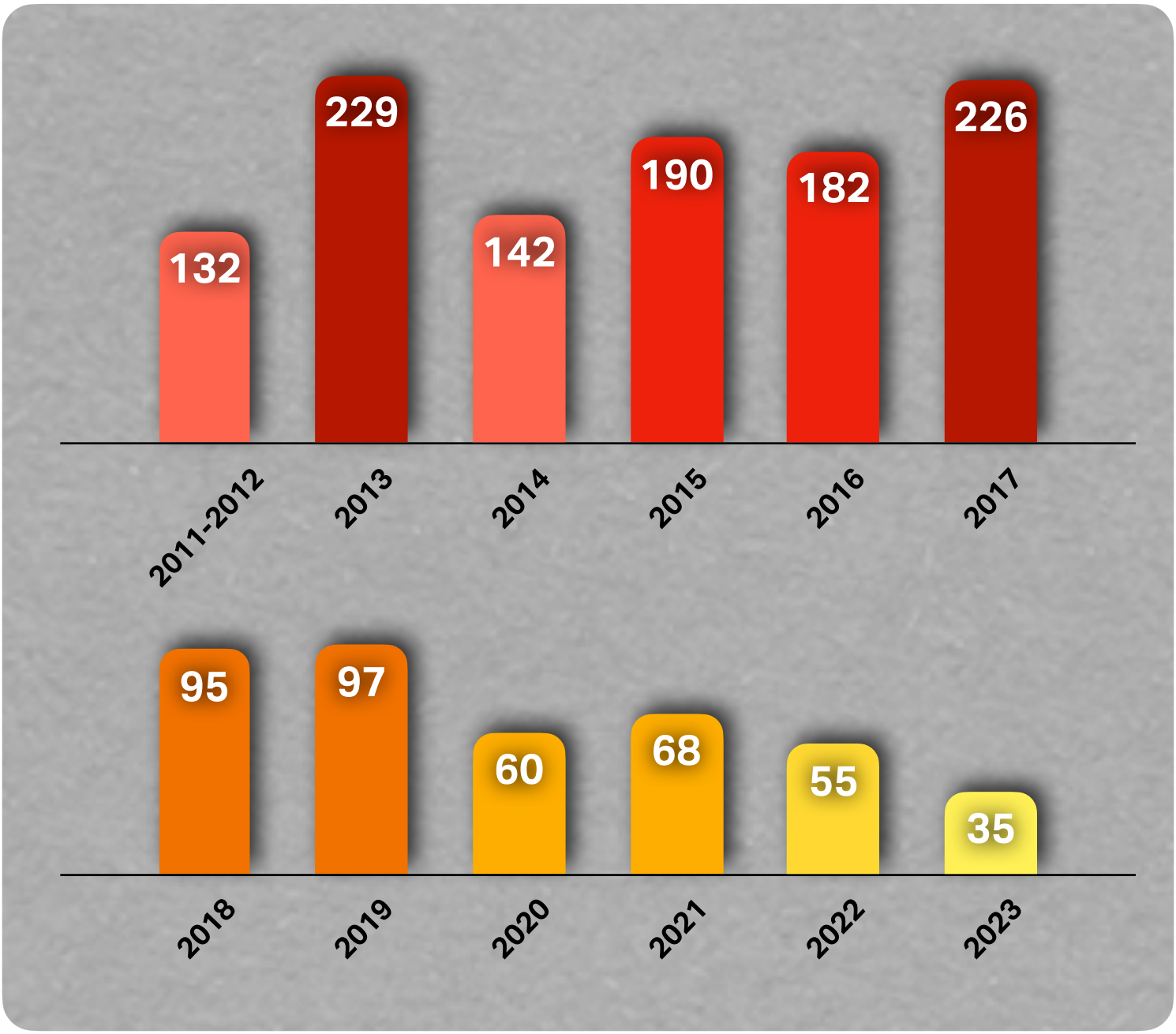

التوزع السنوي للانتهاكات ضد الإعلام في سوريا

1511

مجموع الانتهاكات منذ عام 2011

2-من حيث الجهات المنتهكة

في 2023: المعارضة السورية في صدارة منتهكي الحريات الإعلامية

تصدرت المعارضة السورية قائمة الجهات المسؤولة عن ارتكاب الانتهاكات خلال عام 2023، وذلك بمسؤوليتها عن ارتكاب 12 انتهاكاً، من مجموع انتهاكات العام الماضي 35 انتهاكاً.

النظام السوري واصل كعادته ارتكاب الانتهاكات ضد الإعلاميين في عام 2023، ليحل في المركز الثاني بمسؤوليته عن ارتكاب 7 انتهاكات، من بينها الأشد فتكاً بالصحفيين إذ كان مسؤولاً عن مقتل إعلاميين اثنين. وجاءت هيئة تحرير الشام ثالثاً بمسؤوليتها عن ارتكاب 5 انتهاكات، وهو نفس العدد الذي ارتكبته السلطات التركية بحق الإعلاميين السوريين خلال العام الماضي.

فيما جاءت قوات حزب الاتحاد الديمقراطيPYD في المركز الرابع في قائمة الجهات المنتهِكة بمسؤوليتها عن 4 انتهاكات، ، في حين لم تُعرف الجهات المسؤولة عن ارتكاب انتهاكين اثنين.

.

الجهات المسؤولة عن ارتكاب الانتهاكات خلال عام 2023

توثيق 1511 انتهاكاً منذ عام 2011..
والنظام السوري الأكثر انتهاكاً للحريات الإعلامية

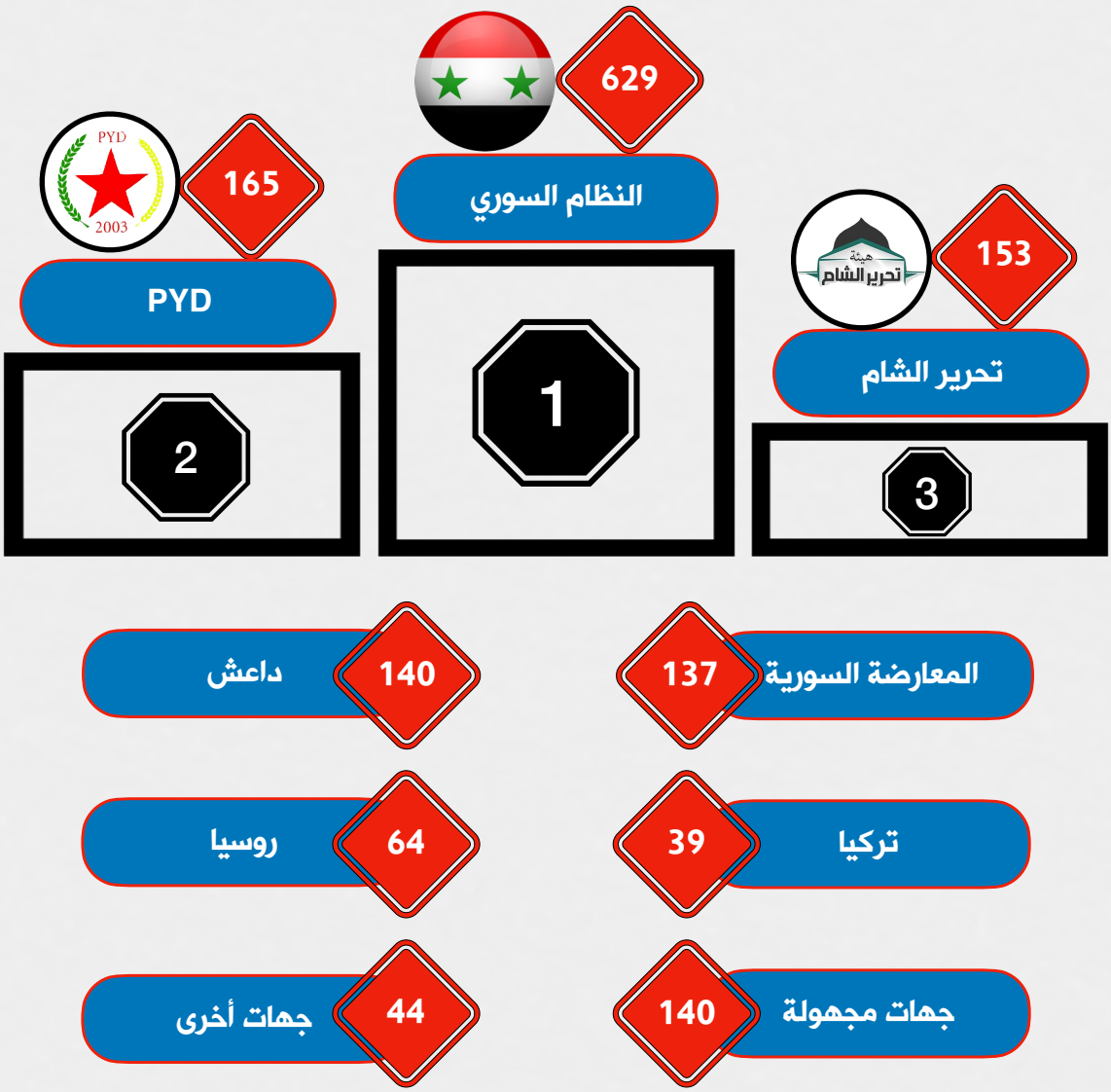

بقي النظام السوري متصدراً لقائمة الجهات المسؤولة عن الانتهاكات ضد الإعلام في سوريا، منذ عام 2011 حتى نهاية عام 2023، وذلك بمسؤوليته عن ارتكاب 629 انتهاكاً، من مجموع الانتهاكات الكلي 1511 انتهاكاً، بينما حلّ حزب الاتحاد الديمقراطي PYD ثانياً بمسؤوليته عن 165 انتهاكاً (13 انتهاكاً منها كانت قوات سوريا الديمقراطية "قسد" مسؤولة عن ارتكابها).

وجاءت هيئة تحرير الشام ثالثاً بارتكابها 153 انتهاكاً، ويليها تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" بمسؤوليته عن 140 انتهاكاً، تليه المعارضة بـ137 انتهاكاً، وروسيا بـ64 انتهاكاً.

3- أنواع الانتهاكات

في 2023: قتل الإعلاميين مستمر

تنوعت الانتهاكات المرتكبة ضد الإعلام خلال عام 2023، وكان من أبرزها مقتل إعلاميين اثنين وإصابة اثنين آخرين بجروح مختلفة، كما تم توثيق 15 حالة اعتقال واحتجاز، و9 حالات اعتداء بالضرب.

ووفقاً لهذه الأرقام، تعود حالات الاعتقال والاحتجاز إلى المرتبة الأولى من حيث نوع الانتهاكات المرتكبة في عام 2023 ، وذلك بعد أن كانت نسبة الاعتداء بالضرب أكبر خلال العام الماضي.

وانخفضت حالات الانتهاكات الأخرى، كالمنع من التغطية والتهديدات، مقارنة بأعوام سابقة، إذ وثق المركز 6 انتهاكات، كما شهدت الانتهاكات ضد المؤسسات انخفاضاً في أعدادها مقارنة بأعوام 2020، و2021، و2022 إذ وثق المركز حالة واحدة خلال العام الماضي.

القتل من أكثر الانتهاكات ارتكاباً بحق الإعلاميين منذ عام 2011

468

القتل

جاء ترتيب الانتهاكات من حيث النوع على مدار السنوات السابقة مختلفاً، إذ يعتبر القتل أكثر أنواع الانتهاكات ارتكاباً بـ 468 حالة قتل، من مجموع الانتهاكات الكلي الذي وثقه المركز منذ منتصف آذار عام2011 وحتى نهاية عام 2023 والبالغ عددها 1511 انتهاكاً، وتقاربت حالات الاعتقال والاحتجاز والاختطاف من حالات الإصابة والضرب، إذ سجل المركز 404 حالة في الأولى، و376 في الحالة الثانية، فيما ارتكب 132 انتهاكاً ضد المراكز والمؤسسات الإعلامية، إضافةً إلى 131 حالة من الانتهاكات الأخرى.

404

الاعتقال والاحتجاز

376

الإصابة والضرب

132

ضد المؤسسات

131

مختلفة

*القتل

في 2023: مقتل إعلاميين اثنين

لم يمر عام 2023 دون مقتل إعلاميين في سوريا، إذ قتل إعلاميان اثنان على يد سلطات النظام السوري، وبذلك تكون حالات القتل قد انخفضت خلال العام الماضي مقارنةً بما تم توثيقه من حالات خلال عام 2022 (4 إعلاميين).

وشكلت حالة الفوضى الأمنية في مناطق سيطرة النظام السوري، واستمرار النظام في قصف مناطق الشمال السوري، أسباباً مباشرةً لحالات القتل الموثقة خلال العام الماضي.

وكان النظام السوري مسؤولاً عن مقتل الإعلاميين الاثنين، إذ قتل ناشط إعلامي بإطلاق الرصاص عليه من قبل مجموعة مسلحة تابعة للنظام، وقتل ناشط إعلامي آخر جراء قصف لقوات النظام السوري.

وبحسب توثيقات المركز، فقد توزعت حالات قتل الإعلاميين جغرافياً خلال العام الماضي على محافظتي درعا وإدلب.

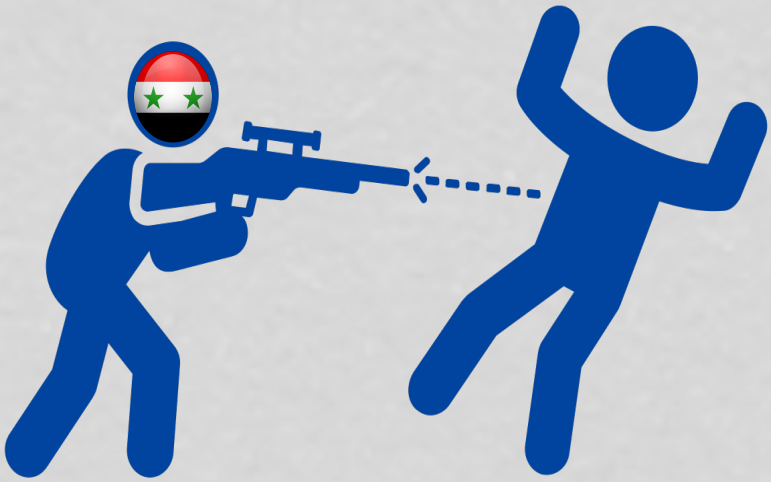

تم توثيق حالتي قتل خلال عام 2023 وكان النظام السوري مسؤولاً عن ارتكابهما

حالات القتل من عام 2011 حتى 2023

مع حصيلة العام 2023 يكون المركز قد وثق في سجلاته مقتل 468 إعلامياً منذ منتصف آذار عام2011 حتى نهاية العام الماضي.

وبقي النظام السوري متصدراً لقائمة الجهات المسؤولة عن قتل الإعلاميين، بمسؤوليته عن مقتل 318 إعلامياً من مجموع القتلى الإعلاميين منذ عام 2011، فيما حل تنظيم الدولة "داعش" ثانياً بمسؤوليته عن مقتل62 إعلامياً، وكانت حصيلة القتلى الإعلاميين على يد القوات الروسية 24 إعلامياً، وقتلت المعارضة السورية 10 إعلاميين، وكان حزب الاتحاد الديمقراطيPYD مسؤولاً عن مقتل 3 إعلاميين، ومثلهم كانت تحرير الشام مسؤولة عن مقتلهم، فيما كانت القوات التركية مسؤولة عن مقتل إعلامي، في حين لم يُعرف المسؤولون عن مقتل47 إعلامياً.

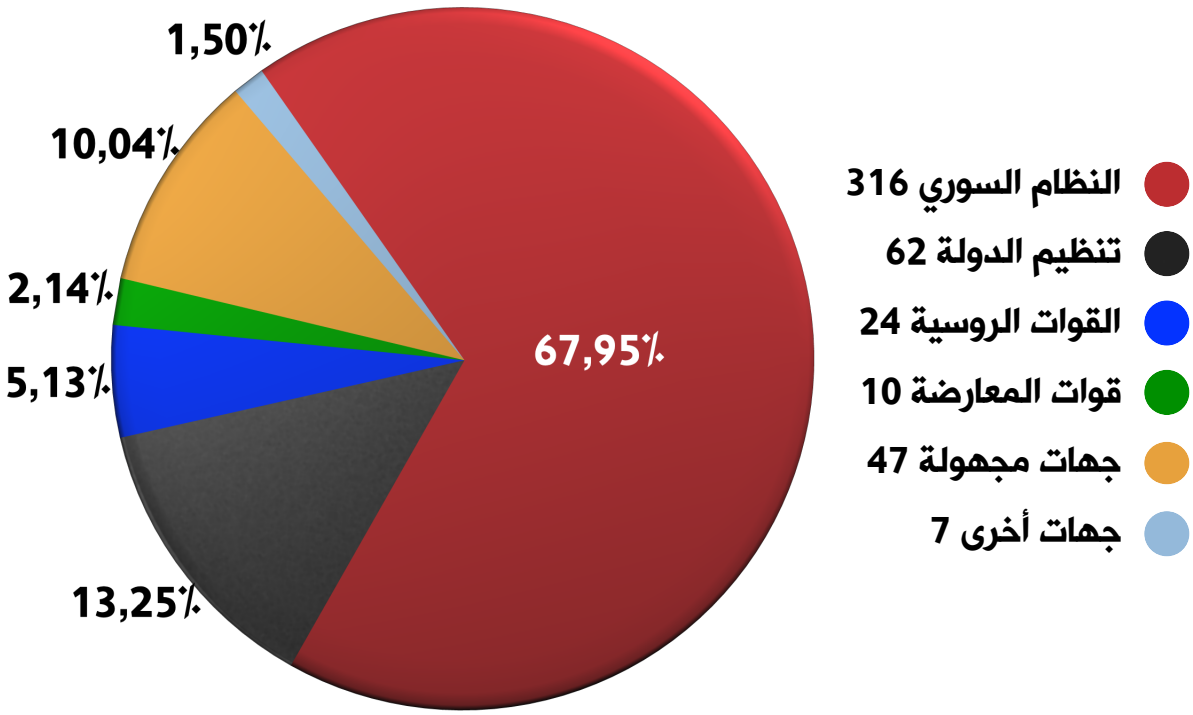

الجهات المسؤولة عن قتل الإعلاميين منذ عام 2011

شهد الخط البياني لعدد حالات القتل انخفاضاً تدريجياً منذ عامي2011/2012 حتى نهاية عام 2023، ويعتبر عام 2021 الأقل تسجيلاً لحالات القتل، بحالة واحدة، فيما شهد عام 2013 النسبة الأكبر من حالات القتل بـ 110 حالة.

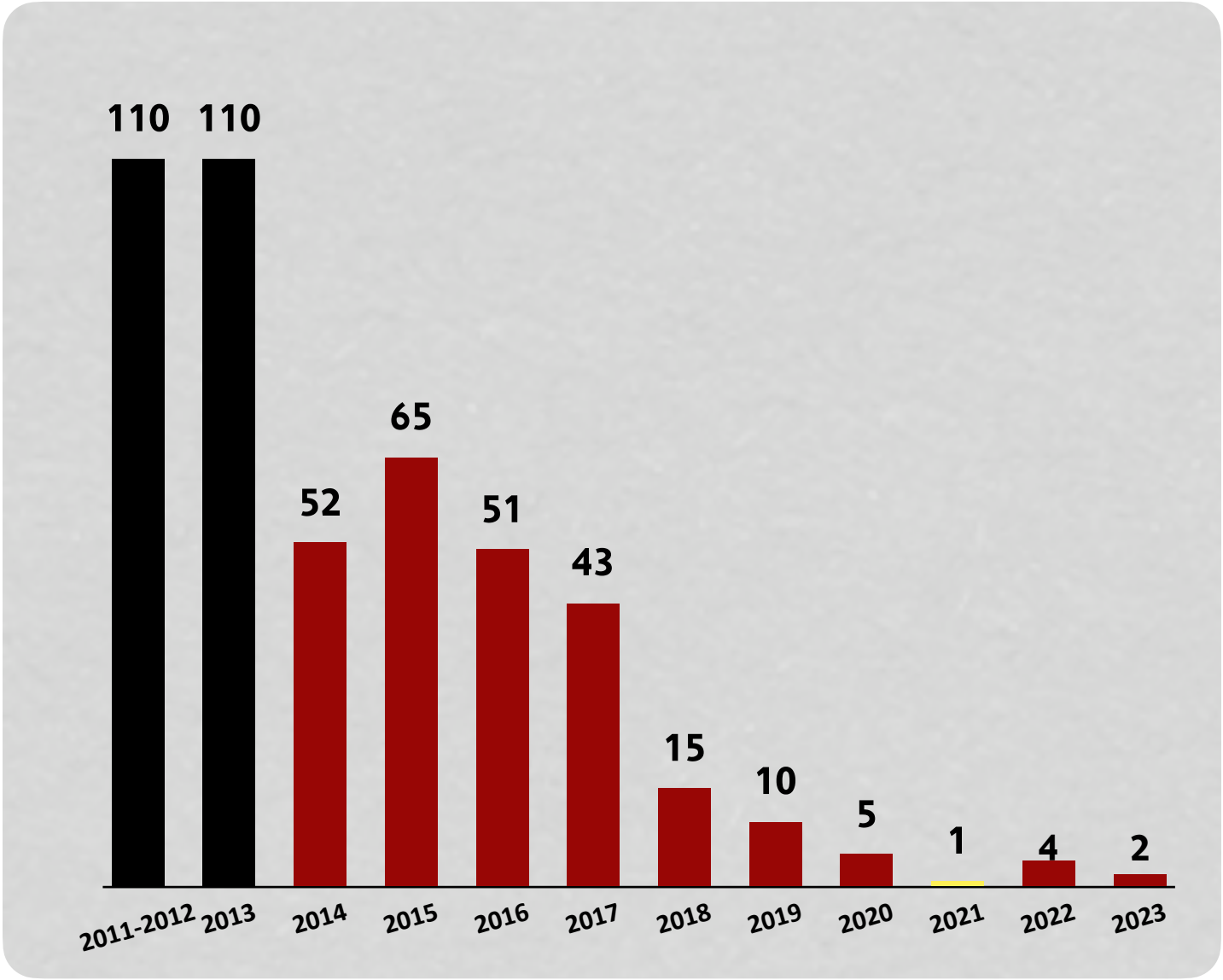

التوزع السنوي لحالات قتل الإعلاميين في سوريا

مقتل الناشط الإعلامي محمود الحربي (الكفري)، بتاريخ 10/11/2023، برصاص مجموعة مسلحة تتبع للنظام السوري في بلدة معربة بريف درعا.

مقتل الناشط الإعلامي محمد عثمان، بتاريخ 28/10/2023، متأثراً بجراحه بعد إصابته جرّاء قصف لقوات النظام السوري على مدينة إدلب بتاريخ 26/10/2023، أثناء تغطيته للقصف على المدينة.

في 2023: ارتفاع في الحالات الموثقة

ارتفعت حالات الإصابة والضرب خلال العام الماضي، مقارنةً بعام 2022، إذ سجل المركز 11 حالات إصابة وضرب (9 حالات اعتداء بالضرب و2 إصابة) في أشهر حزيران وأيلول وتشرين الأول وكانون الأول، كانت المعارضة السورية مسؤولة عن ارتكاب 9 حالات منها، والنظام السوري مسؤولاً عن ارتكاب حالة واحدة، فيما لم تعرف الجهة التي ارتكبت الحالة الأخرى.

الجهات المسؤولة عن إصابة وضرب الإعلاميين في عام 2023

منذ عام 2011 وحتى نهاية العام 2023 وثق المركز 376 حالة إصابة واعتداء بالضرب، كانت النسبة الأكبر من حالات الإصابة والضرب بـ98 حالة، وثقها المركز في عام 2017، في حين شهد عام 2011/2012 النسبة الأقل بـ3 حالات فقط.

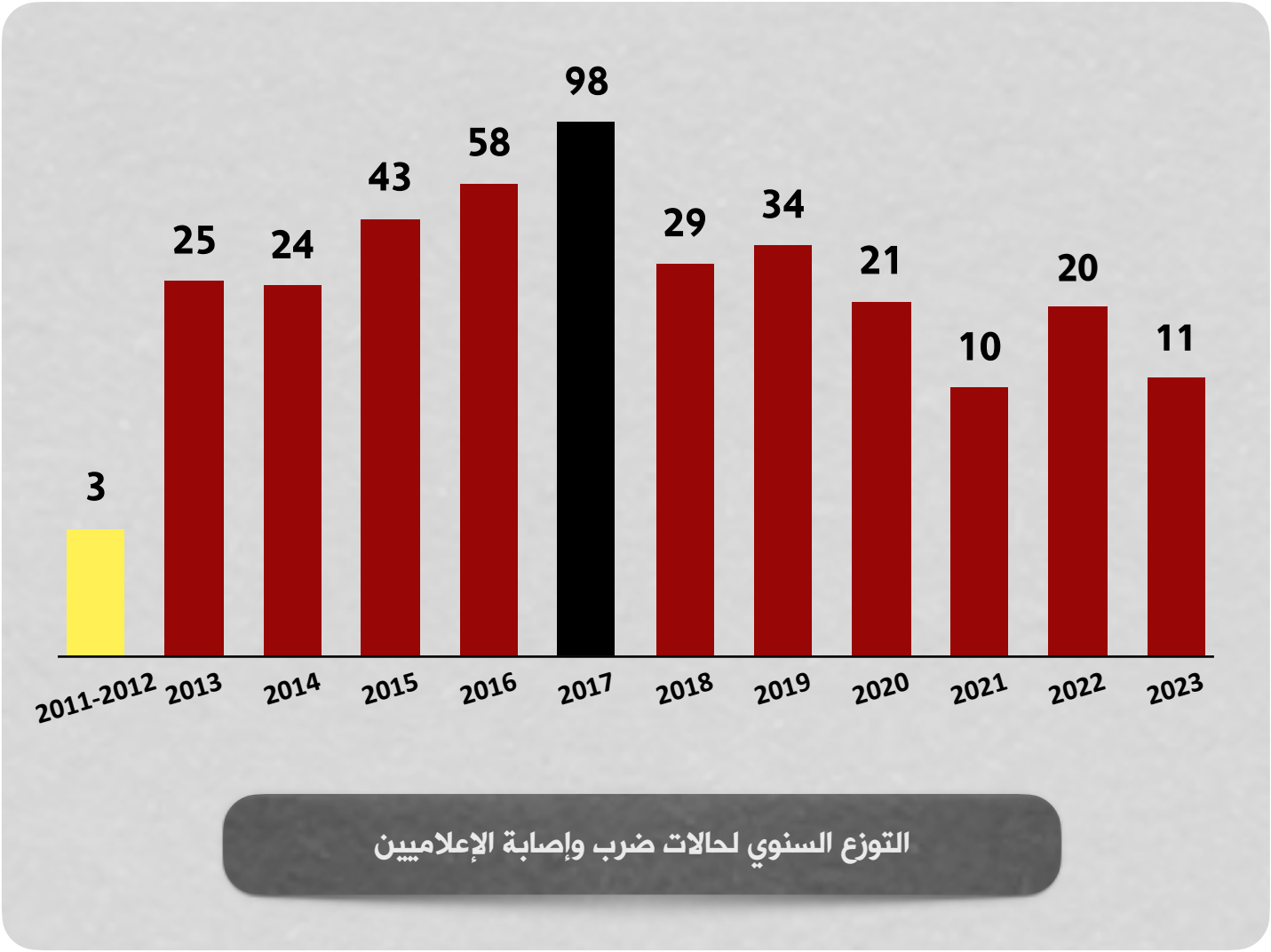

التوزع السنوي لحالات ضرب وإصابة الإعلاميين

تصدر النظام السوري الجهات المسؤولة عن هذا النوع من الانتهاكات على مدار السنوات السابقة، بارتكابه 164 حالة بمفرده.

في 2023: توثيق 15 حالة على يد جميع الأطراف

وثق المركز السوري للحريات الصحفية خلال العام الماضي 15 حالة اعتقال واحتجاز، انتهت معظمها بالإفراج، وهو نفس عدد حالات الاعتقال والاحتجاز التي وثقها المركز خلال عام 2022.

وتشاركت مختلف الأطراف بارتكاب هذا النوع من الانتهاكات ضد الإعلاميين السوريين خلال العام الماضي، فكانت كل من المعارضة السورية وحزب الاتحاد الديمقراطي وجهات تابعة له، وهيئة تحرير الشام وتركيا مسؤولة عن ارتكاب 3 حالات لكل منها على حدة، فيما كان النظام السوري مسؤولاً عن حالتين، ولم تعرف الجهة التي ارتكبت الحالة الأخيرة.

الجهات المسؤولة عن ارتكاب الانتهاكات خلال عام 2023

على مدار السنوات السابقة: 404 حالات اعتقال واختطاف وPYD في الصدارة

مع إضافة حصيلة العام الماضي (15 انتهاكاً)، يكون المركز قد وثق وقوع 404 حالات اعتقال واحتجاز واختطاف منذ عام2011 حتى نهاية 2023، وكانت قوات حزب الاتحاد الديمقراطي أكثر الجهات ارتكاباً لهذا النوع من الانتهاكات بمسؤوليتها عن 105 حالات، فيما كانت هيئة تحرير الشام مسؤولة عن 77 حالة والنظام مسؤولاً عن 70 حالة.

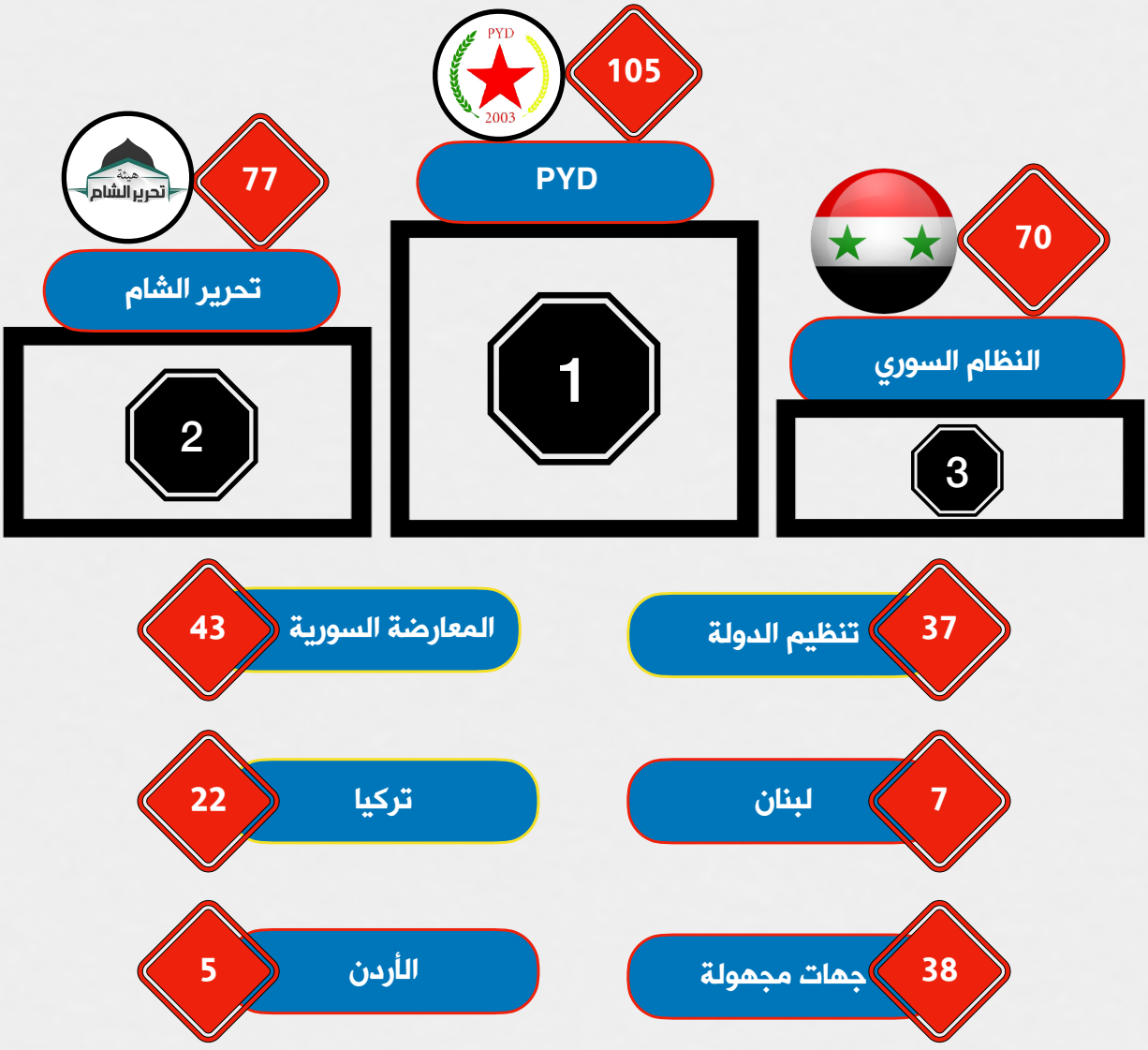

وشهد عام 2013 وقوع العدد الأكبر بـ68 حالة، فيما كان العدد الأقل من هذا النوع من الانتهاكات قد شهدها العام الماضي وعام 2022 بـ15 حالة.

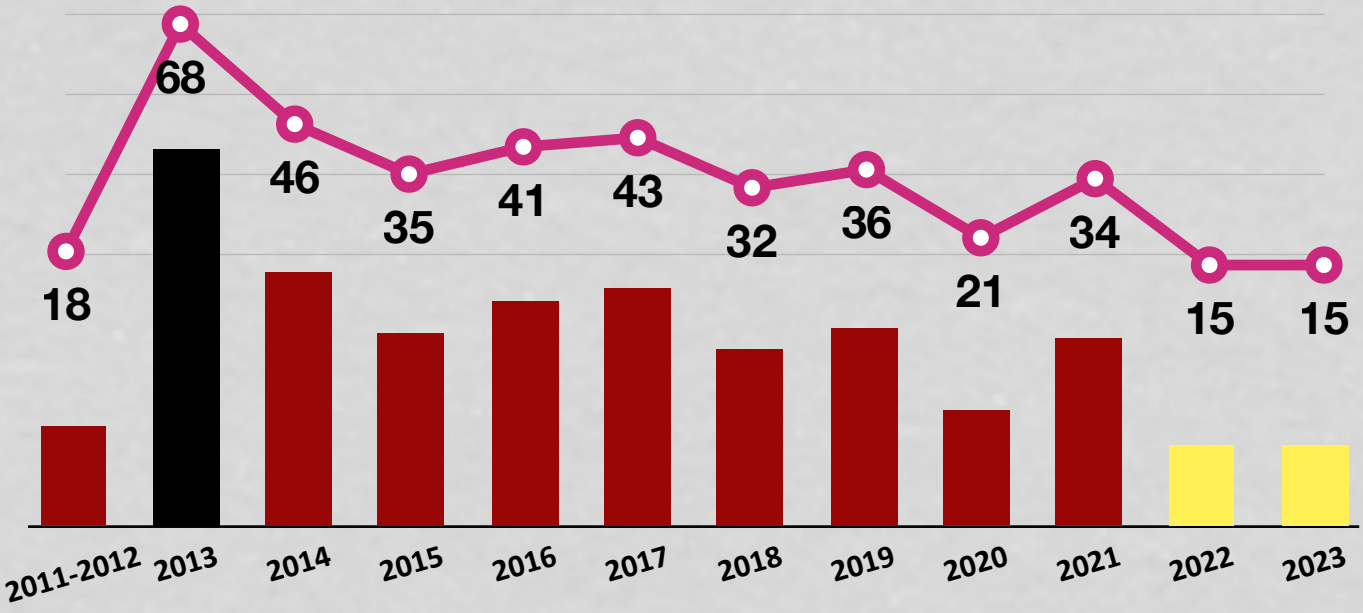

التوزع السنوي لحالات اعتقال واحتجاز وخطف الإعلاميين

منذ عام 2011 : 40 إعلامياً قيد الاحتجاز أو الإخفاء القسري

وفقاً لإحصائيات المركز السوري للحريات الصحفية، فإن 40 إعلامياً وعاملاً في الحقل الإعلامي، ما يزالون قيد الاحتجاز أو الإخفاء القسري على يد مختلف الأطراف الفاعلة في سوريا، ومصير هؤلاء بقي مجهولاً حتى نهاية عام 2023، مع العلم أن قرابة نصف العدد مختفٍ قسرياً منذ عام 2013.

وتصدر تنظيم الدولة "داعش" قائمة الجهات المتهمة بأنها تخفي هؤلاء الإعلاميين أو تحتجزهم وذلك بمسؤوليته عن 16 حالة، ارتكب منها 13 حالة خلال عام 2013، فيما حلّ النظام السوري ثانياً بمسؤوليته عن 8 حالات، 3 منها ارتكبها في عام 2012، وكانت قوات حزب الاتحاد الديمقراطي مسؤولة عن 6 حالات، وهيئة تحرير الشام مسؤولة عن 3 حالات، وكانت المعارضة السورية مسؤولة عن حالتين، وتركيا مسؤولة عن حالة واحدة في حين لم تُعرف الجهات المسؤولة عن ارتكاب 4 حالات.

الجهات المسؤولة عن حالات الاختفاء القسري للإعلاميين من 2011-2023

ملاحظة:تم إطلاق سراح أحد الإعلاميين المحتجزين من قبل هيئة تحرير الشام في نهاية الشهر الأول من عام 2024.

في 2023: توثيق انتهاك واحد

وثق المركز السوري للحريات الصحفية في رابطة الصحفيين السوريين وقوع انتهاك واحد ضد المراكز والمؤسسات الإعلامية خلال العام الماضي، وذلك في انخفاض كبير عما تم توثيقه لهذا النوع من الانتهاك خلال عام 2022 (6 انتهاكات).

وكان النظام السوري مسؤولاً عن ارتكاب الانتهاك الوحيد ضد المراكز والمؤسسات الإعلامية ، إذ وقع الانتهاك في شهر تموز في محافظة دمشق، وذلك بقرار أصدرته سلطات النظام السوري، بإغلاق دائم لمؤسسة إعلامية.

تم توثيق حالة واحدة ضد المراكز والمؤسسات الإعلامية خلال العام الماضي وكان النظام السوري مسؤولاً عن ارتكابها

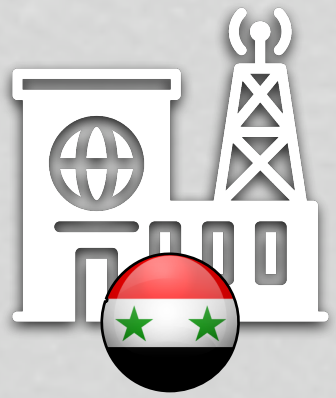

الانتهاكات ضد المراكز والمؤسسات الإعلامية منذ عام 2011

بإضافة محصلة العام الماضي (انتهاك واحد) يكون المركز قد وثق في سجلاته وقوع 132 انتهاكاً ضد المراكز والمؤسسات الإعلامية، منذ آذار عام 2011، متوزعةً عبر السنوات السابقة بنسب متفاوتة تارةً ومتقاربة تارةً أخرى، وكان عام 2015 قد شهد النسبة الأكبر من هذه الانتهاكات بـ 30 انتهاكاً، 20 انتهاكاً منها ارتكبوا في حلب وإدلب، فيما شهد العام الماضي وعام2012 النسبة الأقل بـ انتهاك واحد

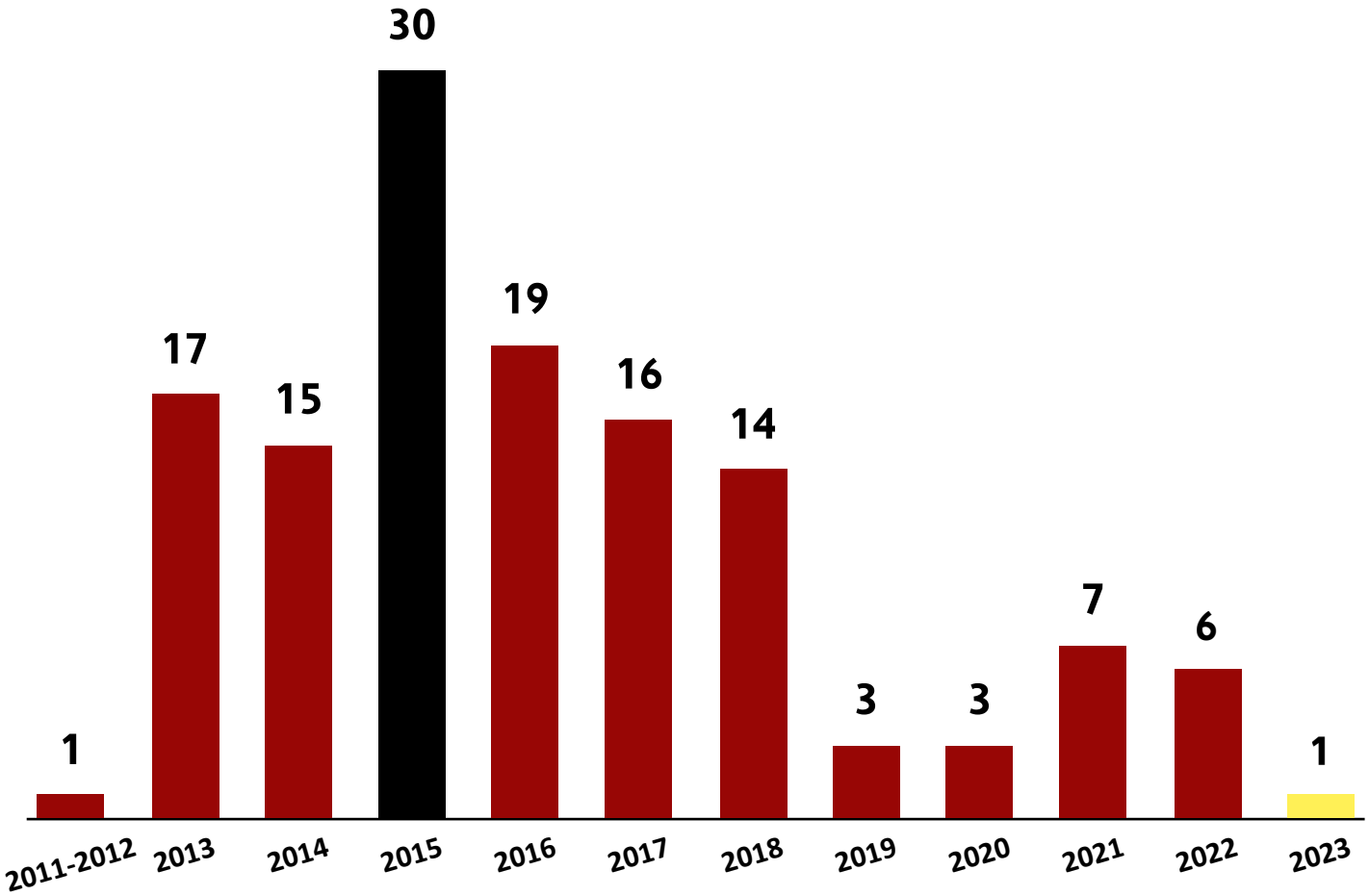

التوزع السنوي للانتهاكات ضد المراكز والمؤسسات الإعلامية

2011 – 2023: النظام في صدارة الجهات المسؤولة عن الانتهاكات ضد المراكز والمؤسسات

بقي النظام السوري متصدراً للجهات المسؤولة عن الانتهاكات ضد المراكز والمؤسسات الإعلامية؛ بمسؤوليته عن ارتكاب 47 انتهاكاً من مجموع الانتهاكات الكلي (132) على مدار السنوات السابقة، وحلت المعارضة السورية ثانياً بمسؤوليتها عن ارتكاب22 انتهاكاً، فيما كان حزب الاتحاد الديمقراطي مسؤولاً عن ارتكاب 20 انتهاكاً.

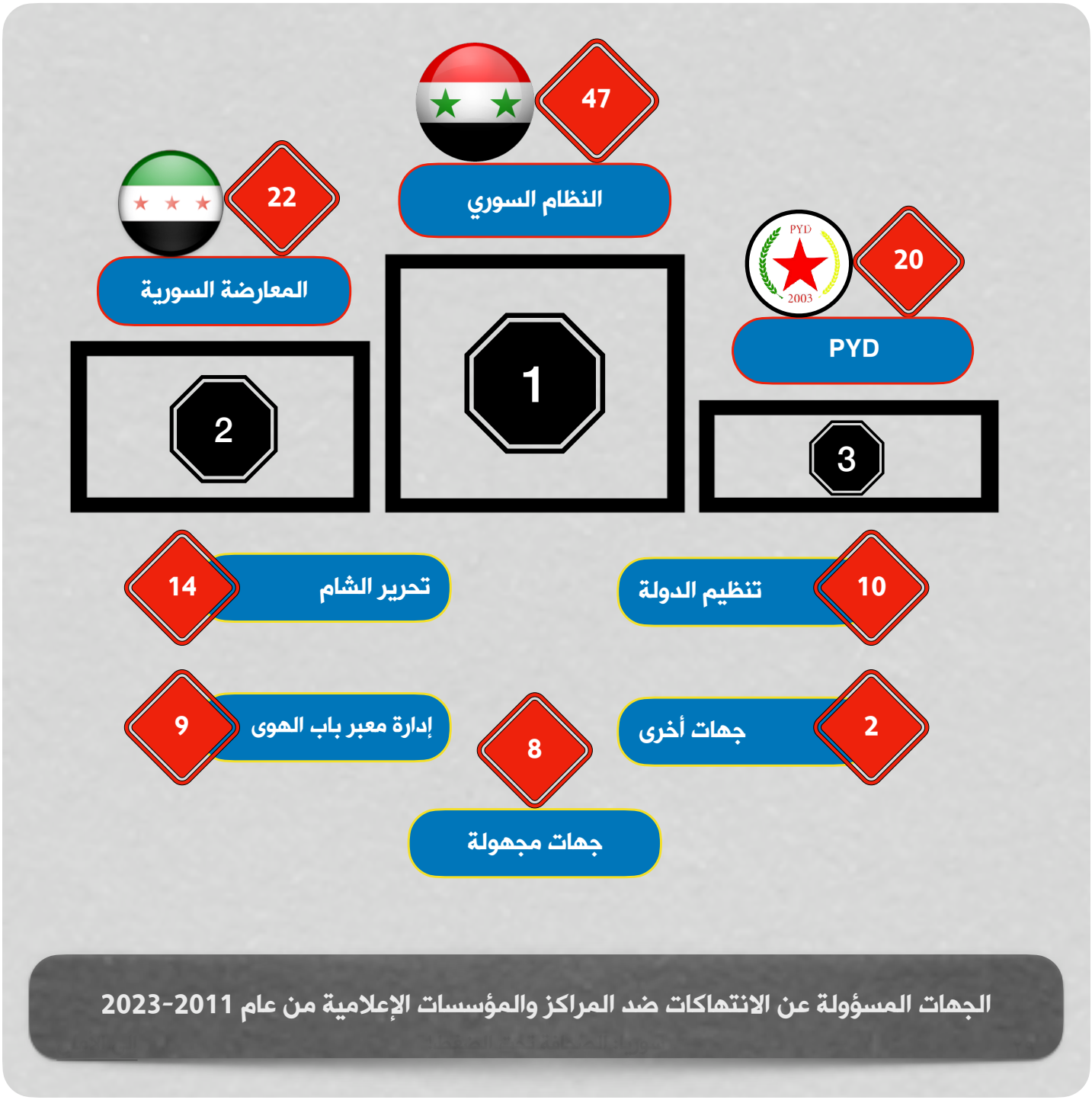

الجهات المسؤولة عن الانتهاكات ضد المراكز والمؤسسات الإعلامية من عام 2011-2023

في عام 2023: غياب الانتهاكات ضد الإعلاميات

لم يشهد عام 2023 وقوع أي انتهاك ضد الإعلاميات في سوريا، إذ توزعت الانتهاكات الموثقة (35 انتهاكاً) على الإعلاميين الذكور (34 انتهاكاً) وانتهاك وحيد ضد المؤسسات الإعلامية.

وبذلك يكون العام الماضي هو العام الأول الذي لم يسجل فيه أي انتهاك ضد الإعلاميات في سوريا منذ عام 2011.

وكان المركز قد وثق في سجلاته وقوع 46 انتهاكاً ضد الإعلاميات في سوريا والإعلاميات السوريات خارج سوريا.

وتقارب الخط البياني للانتهاكات المرتكبة ضد الإعلاميات خلال السنوات السابقة، وكانت النسبة الأكبر منها ارتكبت في عام2016 بـ 8 انتهاكات، وشهد عام 2012 وقوع 6 انتهاكات، في حين ارتكب انتهاك واحد في عام 2014.

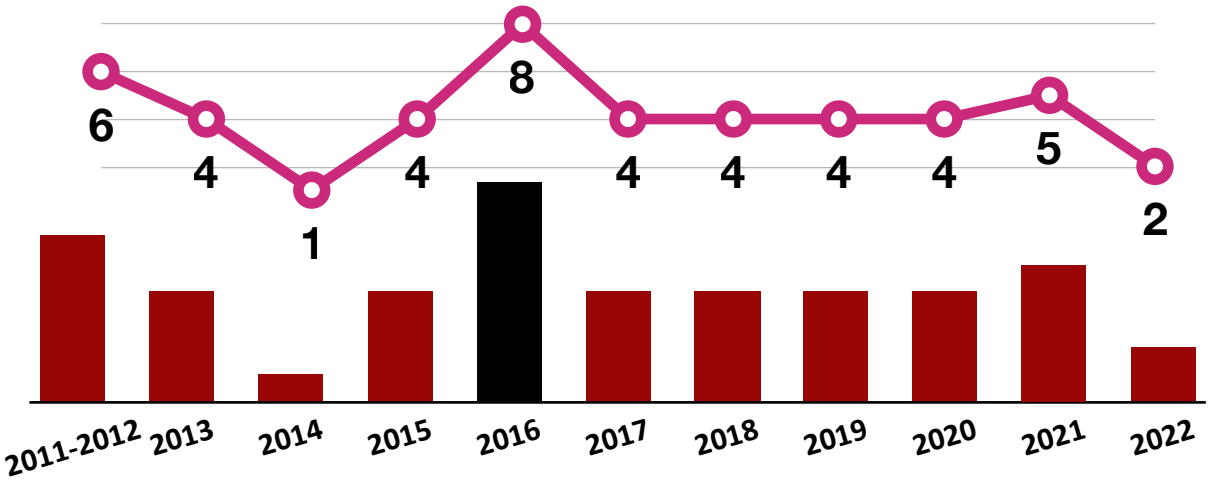

التوزع السنوي للانتهاكات ضد الإعلاميات

في 2023 توثيق انتهاك واحد على يد PYD

وثق المركز وقوع انتهاك واحد ضد الصحفيين الأجانب في سوريا خلال العام الماضي، ارتكبته قوات حزب الاتحاد الديمقراطي PYD ضد صحفي ألماني في محافظة الحسكة، في شهر كانون الثاني 2023.

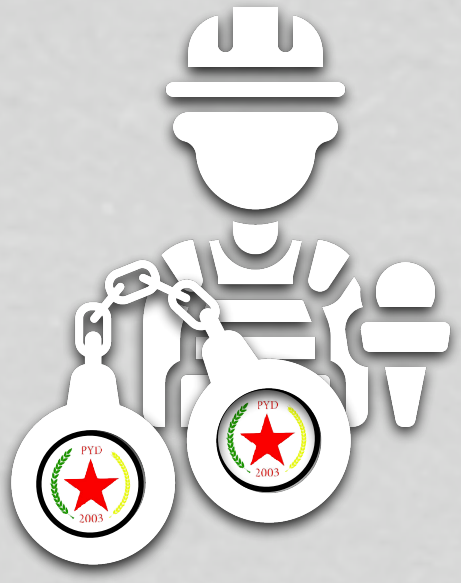

تم توثيق حالة واحدة ضد الصحفيين الأجانب في سوريا خلال العام الماضي وكان حزب الاتحاد الديمقراطي مسؤولاً عن ارتكابها

من 2011 – 2023: توثيق 75 انتهاكاً ضد الصحفيين الأجانب في سوريا

وبإضافة محصلة عام 2023 يكون المركز قد وثق في سجلاته 75 انتهاكاً ارتكبوا ضد الصحفيين الأجانب في سوريا، كان من أبرزها مقتل20 صحفياً أجنبياً في سوريا، وإصابة وضرب 10 آخرين، وارتكاب 11 من الانتهاكات المختلفة بحقهم، فيما كانت النسبة الأكبر من الانتهاكات المرتكبة بحق الصحفيين الأجانب من نصيب الاعتقال والاحتجاز والاختطاف بـ34 انتهاكاً.

وشهد عاما 2012 و2015 النسبة الأكبر من الانتهاكات الموثقة بـ14 انتهاكاً في كل عام على حدة، فيما كانت النسبة الأقل قد شهدتها أعوام 2021 و2022 و2023، بانتهاك واحد في كل عام على حدة.

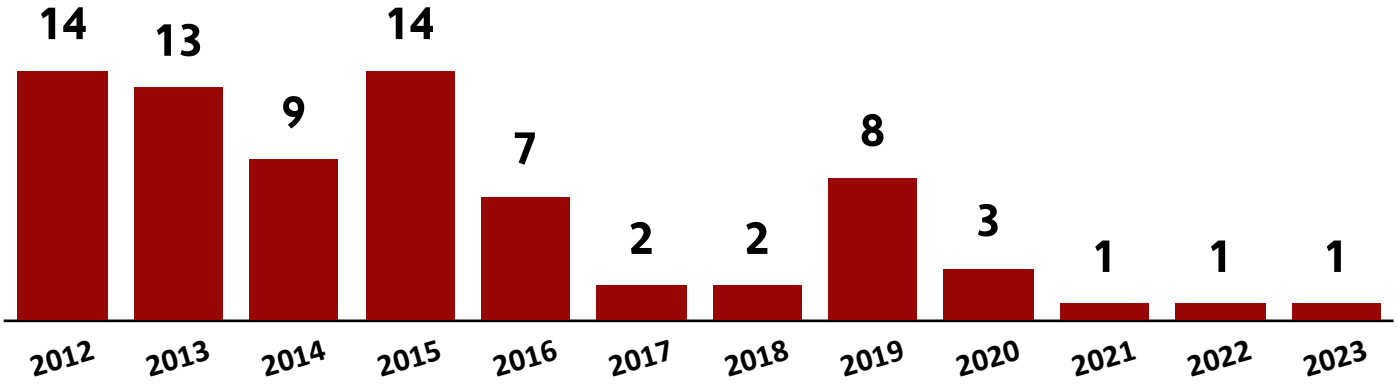

التوزع السنوي للانتهاكات المرتكبة ضد الإعلاميين الأجانب

النظام و"داعش" أكثر الجهات ارتكاباً للانتهاكات

جاء النظام السوري على رأس الجهات التي نكلت وارتكبت الانتهاكات ضد الصحفيين الأجانب، بمسؤوليته عن ارتكاب 21 انتهاكاً من مجموعها الكلي 75 انتهاكاً منذ عام 2011، فيما كان تنظيم الدولة "داعش" مسؤولاً عن 19 انتهاكاً، وبذلك يكون النظام وتنظيم الدولة مسؤولَين عن أكثر من نصف الانتهاكات المرتكبة بحق الصحفيين الأجانب في سوريا.

وارتكبت هيئة تحرير الشام 6 انتهاكات، والمعارضة السورية 5 انتهاكات، في حين لم تُعرف الجهات المسؤولة عن ارتكاب 23 انتهاكاً.

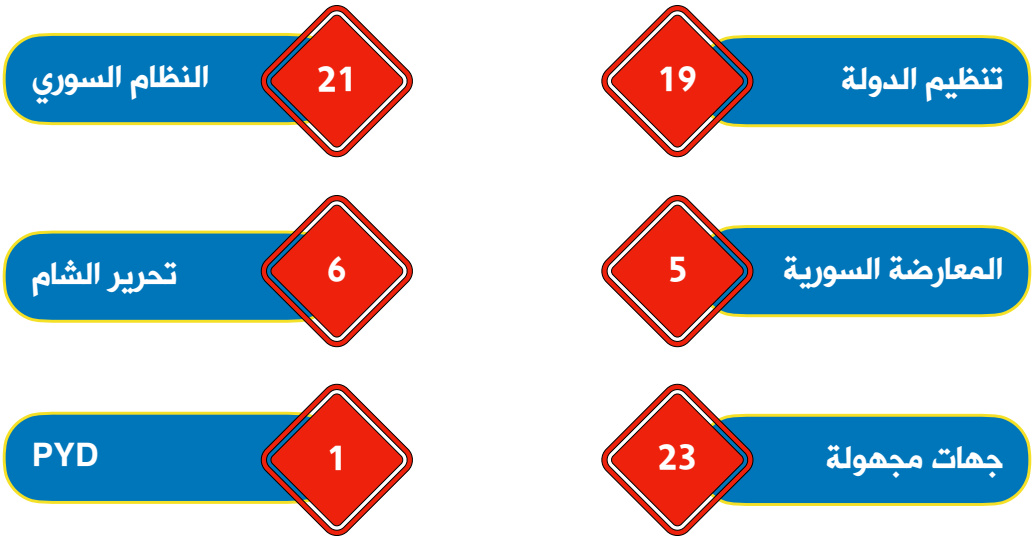

الجهات المسؤولة عن الانتهاكات المرتكبة ضد الإعلاميين الأجانب منذ عام 2011

مقتل 20 صحفياً أجنبياً في سوريا منذ عام 2012

وثق المركز السوري للحريات الصحفية مقتل20 صحفياً أجنبياً في سوريا منذ عام 2012، وشهد عام 2012 أكثر حالات قتل الصحفيين الأجانب بـ9 حالات، بينما قتل 4 صحفيين أجانب في عام 2014، وثلاثة في عام 2013 ومثلهم في 2015.

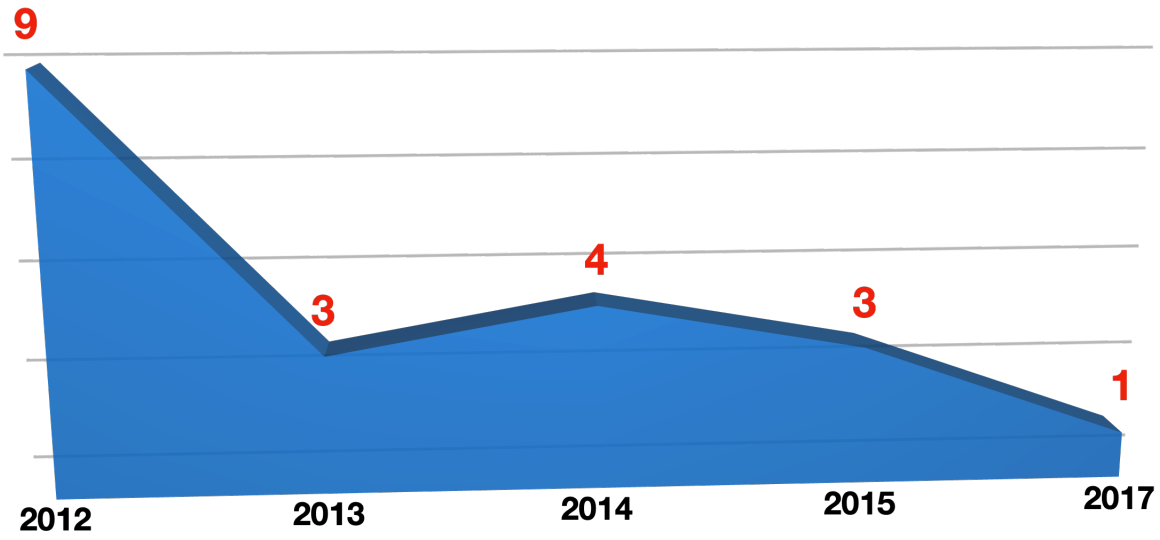

التوزع السنوي لحالات قتل الإعلاميين الأجانب في سوريا

وكان النظام السوري مسؤولاً عن مقتل 7 صحفيين أجانب، ومثلهم قتلهم تنظيم الدولة "داعش"، في حين لم تُعرف الجهات المسؤولة عن مقتل 6 صحفيين أجانب.

الجهات المسؤولة عن قتل الإعلاميين الأجانب منذ عام 2011

7 صحفيين أجانب ما زالوا محتجزين أو قيد الإخفاء القسري في سوريا

من بين 34 صحفياً أجنبياً تعرضوا للاعتقال أو الاحتجاز أو الاختطاف في سوريا منذ عام 2011، ما يزال مصير7 صحفيين منهم مجهولاً، أو قيد الإخفاء القسري في سوريا، أربعة صحفيين منهم معتقلين لدى النظام السوري حتى تاريخ نشر هذا التقرير.

جدول بأسماء إعلاميين غير سوريين لا زالوا قيد الاحتجاز أو مصيرهم مجهول حتى نهاية عام 2023						
الرقم	الاسم	مكان الانتهاك	الجهة المنتهكة	تاريخ الانتهاك	الصفة	ملاحظة
1	بشار فهمي القدومي	حلب	النظام السوري	20/8/2012	صحفي	أردني
2	جون كانتلي	سوريا	تنظيم الدولة	2012	صحفي	بريطاني 1970
3	إسحاق مختار	حلب	تنظيم الدولة	15/10/2013	صحفي	موريتاني
4	سمير كساب	حلب	تنظيم الدولة	15/10/2013	مصور	لبناني
5	أوستن تايس	ريف دمشق	النظام السوري	13/8/2012	صحفي	أمريكي
6	عمير مصعب الغريبة	ريف دمشق	النظام السوري	10/2/2019	مصور	أردني
7	رأفت نبهان	ريف دمشق	النظام السوري	7/3/2019	صحفي	أردني

٦- التوزع الجغرافي للانتهاكات

في 2023: محافظة حلب في مقدمة المناطق التي شهدت انتهاكات

عادت محافظة حلب في شمال غربي سوريا إلى صدارة قائمة المناطق الجغرافية التي شهدت وقوع أكبر عدد من الانتهاكات، وذلك بعد أن كانت محافظة الحسكة قد شهدت أكبر عدد من الانتهاكات خلال عامي 2021 و2022.

ووثق المركز السوري للحريات الصحفية خلال العام الماضي وقوع 15 انتهاكاً في محافظة حلب من مجموع الانتهاكات الكلي (35) انتهاكاً.

وجاءت محافظة إدلب ثانياً بـ 6 انتهاكات، والحسكة ثالثاً بـ 3 انتهاكات، فيما وقع انتهاكان في محافظة دمشق وانتهاك واحد في كل من محافظات دير الزور ودرعا وريف دمشق واللاذقية، في حين وثق المركز وقوع 5 انتهاكات ضد صحفيَين سوريَين خارج البلاد، جميعها ارتكبت في تركيا.

وخلال العام الماضي، كانت المعارضة السورية مسؤولة عن ارتكاب 12 انتهاكاً في محافظة حلب من مجموع الانتهاكات المرتكبة ككل في المحافظة بـ15 انتهاكاً.

كما كانت هيئة تحرير الشام مسؤولة عن ارتكاب 3 انتهاكات في محافظة إدلب والنظام السوري مسؤولاً عن انتهاكين من مجموع الانتهاكات المرتكبة ككل في المحافظة بـ6 انتهاكات.

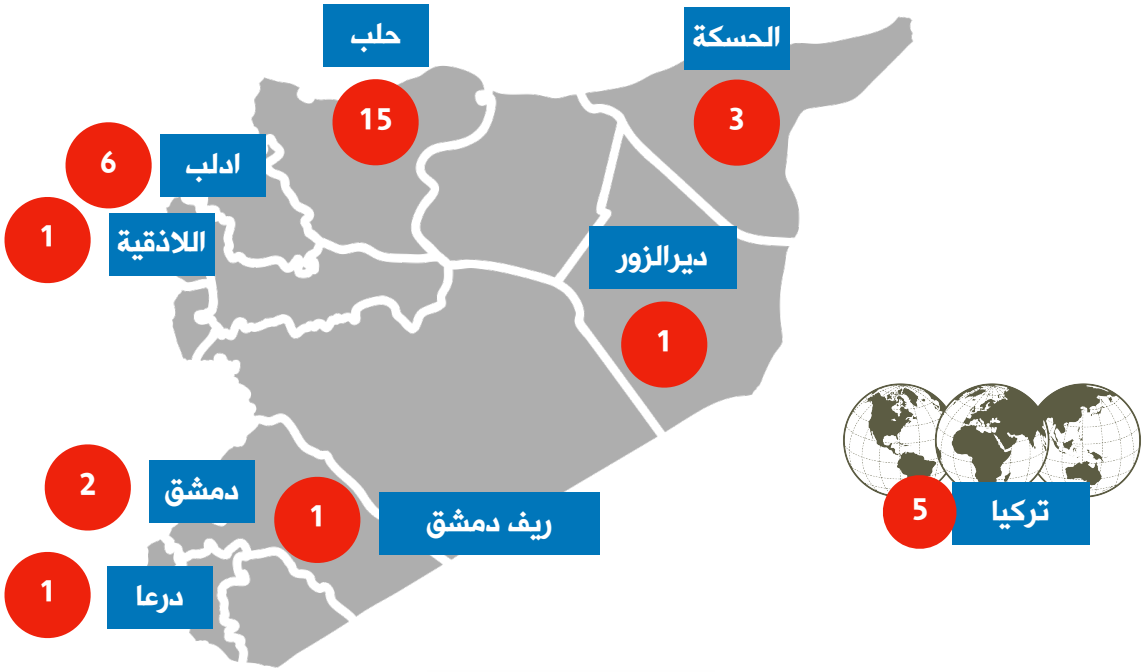

التوزع الجغرافي للانتهاكات ضد الإعلام خلال عام 2023

2011 – 2023: حلب تبقى في الصدارة

وتبقى محافظة حلب في صدارة المناطق الجغرافية التي ارتكب فيها انتهاكات ضد الإعلام في سوريا على مدار السنوات السابقة منذ عام 2011، إذ شهدت وقوع 394 انتهاكاً فيها من مجموع الانتهاكات الكلي والبالغ 1511 انتهاكاً منذ عام2011 وحتى نهاية العام الماضي، وقعت النسبة الأكبر منها في عام 2016 بـ 77 انتهاكاً وعام 2013 بـ66 انتهاكاً.

وحلت محافظة إدلب ثانياً بـ272 انتهاكاً من مجموع الانتهاكات الكلي، ارتكب منها 59 انتهاكاً في عام 2017.

وكانت النسب الأقل من الانتهاكات الموثقة على مدار السنوات السابقة، قد ارتكبت في محافظة اللاذقية بـ14 انتهاكاً، ومحافظة السويداء بـ 4 انتهاكات، والقنيطرة بـ3 انتهاكات، في حين شهدت محافظة طرطوس انتهاكين.

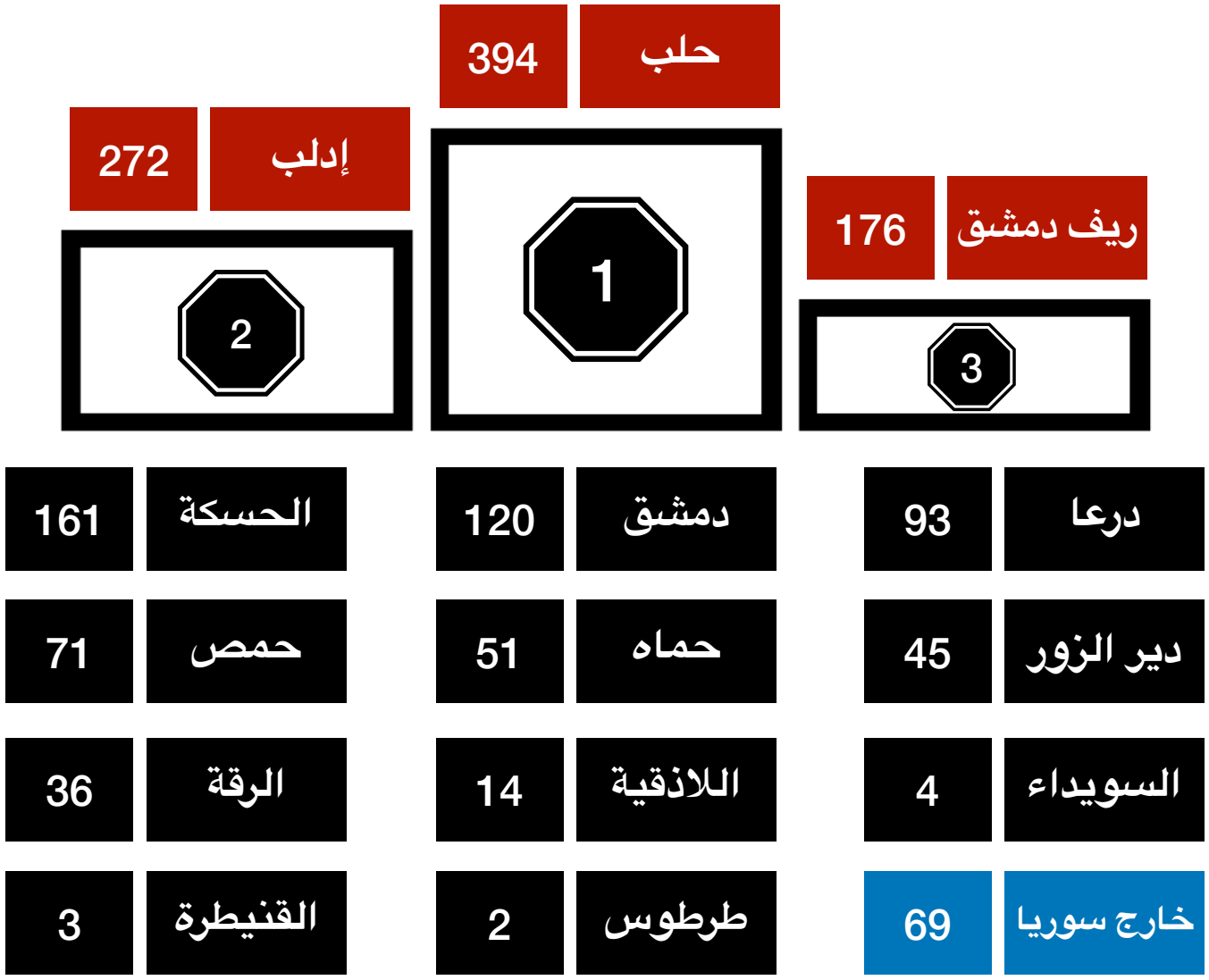

*واقع الإعلاميين السوريين

خارج سوريا والانتهاكات المرتكبة ضدهم

دفعت الحرب الدائرة في سوريا والانتهاكات التي ارتكبتها مختلف الأطراف ضد الإعلام، عدداً كبيراً من الإعلاميين السوريين إلى الهجرة إلى بلدان الجوار أو بلدان اللجوء، وخاصة في الأعوام الأخيرة، والتي شهدت عمليات تهجير قسري لإعلاميين في عدد من المناطق السورية، ما اضطرهم إلى الهجرة خارج البلاد.

إلا أن واقع الحال بالنسبة للإعلاميين السوريين خارج بلادهم، لم يكن أفضل مما هو عليه داخلها، وذلك نظراً لوجود صعوبات وتحديات مختلفة تواجههم باستمرار، وخاصة في بلدان الجوار السوري، إذ ارتفعت خلال العام الماضي وتيرة المخاطر التي تحيط بالإعلاميين السوريين، سواء أكانت مخاطر أمنية أو تحديات وصعوبات في العمل.

وشهد عام 2023 ارتفاع نسبة الانتهاكات المرتكبة الصحفيين السوريين خارج بلدهم بعد أن كان هذا النوع من الانتهاكات قد شهد انخفاضاً خلال السنوات الخمس الماضية مقارنةً بسابقيها من السنوات، والتي بلغت ذروتها ما بين أعوام2014 و2017.

وثق المركز السوري للحريات الصحفية في رابطة الصحفيين السوريين خلال عام 2023 وقوع 5 انتهاكات خارج سوريا.

ووقعت جميع الانتهاكات خلال العام الماضي ضد صحفيين سوريين خارج سوريا على يد السلطات التركية، إذ اعتقلت صحفيين اثنين وأطلقت سراحهما لاحقاً ومن ثم أصدرت حكماً على صحفيين اثنين بالسجن، كما اعتقلت صحفياً آخراً وما يزال قيد الاعتقال حتى تاريخ نشر التقرير .

من 2011 – 2023: توثيق 64 انتهاكاً ضد الإعلاميين السوريين خارج البلاد

مع إضافة محصلة العام الماضي (5 انتهاكات) يكون المركز قد وثق وقوع 69 انتهاكاً ارتكبت ضد الإعلاميين السوريين خارج البلاد، ارتكب في تركيا وحدها 35 انتهاكاً، كانت السلطات التركية مسؤولة عن 26 انتهاكاً منها، وارتكب في لبنان 12 انتهاكاً، كانت السلطات اللبنانية مسؤولة عن11 انتهاكاً منها، فيما شهد الأردن وقوع 6 انتهاكات، كانت السلطات الأردنية مسؤولة عن 5 منها.

تنوعت الانتهاكات المرتكبة ضد الإعلاميين السوريين خارج البلاد، أبرزها كان مقتل 5 إعلاميين سوريين من مجموع الانتهاكات الكلي (69)، وإصابة وضرب 16 إعلامياً، و29 حالة اعتقال، وانتهاك واحد ضد المراكز والمؤسسات إعلامية، في حين ارتكب 18 من الانتهاكات الأخرى.

الخاتمة

*التكييف القانوني للانتهاكات ضد الإعلام في سوريا

يرصد التقرير انتهاكات حقوق الإنسان التي يتعرض لها الإعلاميين ومزودي الخدمة الإخبارية والمؤسسات والمراكز الإعلامية، على يد مختلف الأطراف في سوريا. ويعد الصحفيون الذين يباشرون أعمالهم في مناطق النزاعات والحروب، أشخاصاً مدنيين، وفقاً للمادة 79 من البروتوكول الأول المحلق باتفاقيات جنيف، ويجب حمايتهم شريطة بأن لا يقوموا بأي عمل يسيء إلى وضعهم كمدنيين. مع الأخذ بعين الاعتبار حق المراسل الحربي المعتمد لدى القوات المسلحة، في الاستفادة من الحماية الواردة في الاتفاقية.

ولا تقتصر حماية الصحفيين على كونهم مدنيين ويجب تحييدهم عن الأعمال العدائية والعسكرية، إذ أقرّت قواعد القانون الدولي الإنساني، أيضاً على الأطراف التزامات بتضمين القواعد والقوانين الدولية الخاصة بحماية الصحفيين؛ في التشريعات المحلية.

كما تتمتع مقرات المراكز والمؤسسات الإعلامية، بالحماية القانونية وفقاً لقواعد القانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف والبروتوكولات الإضافية، إذ تعتبر المرافق الإعلامية أعياناً ذات طابع مدني، لذلك يجب ألا تكون محلاً للاستهداف.

وبموجب نظام روما الأساسي لمحكمة الجنايات الدولية تعد الجرائم الواقعة ضد المدنيين والأعيان ومن ضمنها مقرات وسائل الإعلام جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية (المادتين 7 و8).

فيما تضمن القرار رقم 1738 لعام 2006 الصادر عن مجلس الأمن الدولي:

* إدانة الهجمات المتعمدة ضد الصحفيين وموظفي وسائل الإعلام والأفراد المرتبطين بهم أثناء النزاعات المسلحة.

* مساواة سلامة وأمن الصحفيين ووسائل الإعلام والأطقم المساعدة في مناطق النزاعات المسلحة بحماية المدنيين هناك.

* اعتبار الصحفيين والمراسلين المستقلين مدنيين يجب احترامهم ومعاملتهم بهذه الصفة.

* اعتبار المنشآت والمعدات الخاصة بوسائل الإعلام أعياناً مدنية لا يجوز أن تكون هدفاً لأي هجمات أو أي أعمال انتقامية.

واعتبرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر، تعليقاً على نص المادة 51 من البروتوكول الأول لاتفاقيات جنيف: إن الصحفي "يفقد الحماية القانونية المقررة للصحفيين، إذا لبس زياً يشابه إلى حد بعيد الزي العسكري، أو يقترب منه بشدّة، وإذا لازم أو تتبع وحدة عسكرية أثناء سير المعارك، وإذا تواجد في مناطق يجوز استهدافها ويسمح القانون بذلك". في المقابل، فإنه يتم تعليق الحماية القانونية المقررة للمرافق الإعلامية، في حال استخدامها لأغراض عدائية في الأعمال العسكرية، كأن تضم أفراداً عسكريين أو إمدادات أو معدات عسكرية.

القتل خارج نطاق القانون: تشكل عمليات القتل خارج إطار القانون بكل أشكالها انتهاكاً خطيراً وجسيماً لقواعد القانون الدولي الإنساني.

وحظرت المادة الثالثة المشتركة في اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949، الاعتداء على الحياة والسلامة البدنية، وبخاصة القتل بجميع أشكاله، للمدنيين والأشخاص العاجزين عن القتال.

وتدرج كل من اتفاقيات جنيف الأربع "القتل العمد" للأشخاص المحميين كانتهاك جسيم. ويُعترف بحظر القتل كضمانة أساسية في البروتوكولان الإضافيان الأول والثاني الصادرين في عام 1977م.

ويُصنّف القتل أيضاً كجريمة حرب بموجب النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية فيما يتعلق بالنزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية في المادتين 7 و8.

الإحفاء القسري: يشكل اخفاء الأفراد قسراً أحد الجرائم والانتهاكات الأساسية حيث عرفته المادة 7 من نظام روما الأساسي: إلقاء القبض على أي أشخاص أو احتجازهم أو اختطافهم من قبل دولة أو منظمة سياسية، أو بإذن أو دعم منها لهذا الفعل أو بسكوتها عليه، ثم رفضها الإقرار بحرمان هؤلاء الأشخاص من حريتهم أو إعطاء معلومات عن مصيرهم أو عن أماكن وجودهم بهدف حرمانهم من حماية القانون لفترة زمنية طويلة.

في 20 ديسمبر 2006 اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. وقد نصت الاتفاقية، على شدة وخطورة الاخفاء القسري الذي يشكل جريمة ويشكل في ظروف معينة يحددها القانون الدولي، جريمة ضد الإنسانية.

وتضمنت الاتفاقية منع حالات الاخفاء القسري ومكافحة إفلات مرتكبي جريمة الاخفاء القسري من العقاب، وقد وضعت في الاعتبار حق كل شخص في عدم التعرض لإخفاء قسري، وحق الضحايا في العدالة والتعويض، وأكدت حق كل ضحية في معرفة الحقيقة بشأن ظروف الاخفاء القسري، ومعرفة مصير الشخص المختفي، وقد يمثل الاخفاء القسري جرم قتل، إذ قد ينتج عن تعرض الضحية للتعذيب أثناء التحقيق ويكون القتل سرياً مع إخفاء الجثة.

وكما ويعتبر أحد أشكال الاخفاء القسري هو الاحتجاز بحيث إذا توفرت أركان الجرم أضحى جريمة اخفاء قسري وقد نوهت على ذلك المادة الثانية من هذه الاتفاقية بقولها: لأغراض هذه الاتفاقية، يقصد بالإخفاء القسري "الاعتقال أو الاحتجاز أو الاختطاف أو أي شكل من أشكال الحرمان من الحرية يتم على أيدي موظفي الدولة، أو أشخاص أو مجموعات من الأفراد يتصرفون بإذن أو دعم من الدولة أو بموافقتها، ويعقبه رفض الاعتراف بحرمان الشخص من حريته أو إخفاء مصير الشخص المختفي أو مكان وجوده، مما يحرمه من حماية القانون.

وذكرت المادة 12 من الاتفاقية عدة ضمانات للشخص الذي تعرض لجرم الاخفاء القسري بقولها: تنص المادة 12 فقرة 1- تكفل كل دولة طرف لمن يدعي أن شخصا ما وقع ضحية اخفاء قسري حق إبلاغ السلطات المختصة بالوقائع وتقوم هذه السلطات ببحث الادعاء بحثا سريعا ونزيها وتجري عند اللزوم ودون تأخير تحقيقا متعمقا ونزيها. وتتخذ تدابير ملائمة عند الاقتضاء لضمان حماية الشاكي والشهود وأقارب الشخص المختفي والمدافعين عنهم، فضلا عن المشتركين في التحقيق، من أي سوء معاملة أو ترهيب بسبب الشكوى المقدمة أو أية شهادة يدلى بها.

الاحتجاز التعسفي (مستمر ومؤقت): ويعني أي عملية اعتقال أو احتجاز لأشخاص دون دليل أو اشتباه بإقدامهم على أي فعل يخالف القوانين المحلية، ويصنف بأنه انتهاك جسيم كونه يخالف القواعد في القانون الدولي.

وينص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على الحظر المطلق للتقييد التعسفي لحريات الأفراد في المادة التاسعة: "لا يجوز القبض على أي إنسان أو حجزه أو نفيه تعسفاً".

كما يحق لجميع السجناء التمتع بالحقوق والمعايير المكرسة في القانون الدولي.

وترد ضمانات الرئيسية في العديد من المعاهدات والاتفاقيات والتي تحفظ للسجين أو المعتقل كرامته وحقوقه، والتي يعتبر الإخلال بها وعدم مراعاتها جرائم ضد الإنسانية.

ومن هذه الاتفاقيات: 1- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية 1966.

2- اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة 1984، جاء في نص المادة 13 منه ما يلي: تضمن كل دولة طرف لأي فرد يدعى بأنه قد تعرض للتعذيب في أي اقليم يخضع لولايتها القضائية، الحق في أن يرفع شكوى إلى سلطاتها المختصة وتنظر هذه السلطات في حالته على وجه السرعة وبنزاهة. وينبغي اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان حماية مقدم الشكوى والشهود من كافة أنواع المعاملة السيئة أو التخويف نتيجة لشكواه أو لأي أدلة تقدم.

3- مجموعة المبادئ المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن" (1998). جاءت هذه المجموعة بعدد من المبادئ شاملة لحقوق السجناء أو الموقوفين بداية من تحديد شروط توقيفهم أو احتجازهم وشرط وضمانات معاملتهم بمراكز التوقيف والاحتجاز نذكر على سبيل المثال ما جاء في المبدأ رقم 2: "لا يجوز إلقاء القبض أو الاحتجاز أو السجن إلا مع التقيد الصارم بأحكام القانون وعلى يد موظفين مختصين أو أشخاص مرخص لهم بذلك".

وبالتالي فإن ما تقوم به مختلف الأطراف المرتكبة للانتهاكات بحق الإعلاميين والصحفيين في سورية، من قتل وإخفاء قسري واعتداء على المؤسسات الإعلامية، وانتهاكات أخرى، ترقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وفق ما أوردناه أعلاه.

*توصيات المركز السوري للحريات الصحفية

إن المركز السوري للحريات الصحفية برابطة الصحفيين السوريين بمناسبة إصدار تقريره السنوي لعام 2023، يدعو إلى:

باعتبار أن المجتمع الدولي اتفق على أن الوضع في سوريا لن يستقر، إلا عبر حل سياسي؛ لذلك تحتم علينا تذكير ومطالبة المجتمع الدولي، والدول ذات الصلة؛ بالعمل على تطبيق قرار مجلس الأمن رقم 2254 لعام 2015 و اتخاذ الخطوات العملية للإسراع بتنفيذ عملية انتقال سياسي مصحوبة بآليات عدالة تحاسب المجرمين، وتمنع إفلاتهم من العقاب، ومع يقيننا الكامل أن النظام السوري يسعى إلى التلاعب بملفات العدالة ومنها ملف الإخفاء القسري والاعتقال التعسفي؛ من خلال تشريعات تنتهك حقوق الإنسان وتهدف لمنع محاسبة الجناة من خلال تغيير سياق الانتهاكات، وبناء سردية مخالفة للحقيقة؛ فإننا بعد ما توصلنا إليه في هذا التقرير نود أن نركز على قضية الانتهاكات بحق الصحفيين لما لها من حساسية خاصة، وأن الاعتداء على الصحفيين يشكل واحداً من أهم عوامل طمس الحقيقة في العالم، وتتبنى رابطة الصحفيين السوريين وفق كل ما أسلفناه التوصيات التالية:

1- دعم القوى والهيئات المدنية والسياسية التي تتقصى الحقائق في موضوع الانتهاكات ضد الصحفيين لإنتاج ملف قانوني متكامل في إطار ملاحقة المجرمين المتورطين عن هذه الانتهاكات.

2- دعم حملات حشد ومناصرة للفت نظر الدول الفاعلة وشعوب العالم لواقع الصحفيين في سوريا، ونقل حكايات الضحايا من خلال تنظيم محاكمات شعبية كالمحكمة الشعبية في لاهاي تظهر للعالم الانتهاكات التي تعرض لها الصحفيون وخلق الحافز من أجل تعبئة جهود الدول لمواجهة الإفلات من العقاب في الجرائم و المرتكبة ضد الصحفيين.

3- التنسيق مع الدول والأحزاب والمنظمات المحلية ووسائل الاعلام في الدول التي تعرض مواطنوها للاعتداء من قبل النظام السوري أثناء عملهم كصحفيين في سوريا وإثارة الموضوع من أجل تفعيل تحرك شعبي يوازي عمل المنظمات المحلية السورية و بالتنسيق معها لدعم ملفات العدالة ذات الصلة.

4- دعم برنامج مناصرة كامل يعتمد على هذا التقرير للاستفادة منه على المستوى الدولي سيما أن الحماية المقررة للصحفيين في مناطق النزاع ممنوحة لهم بوصفهم مدنيين وهو الأمر الذي يستوجب الاعتراف لهم بحماية خاصة مراعاة لطبيعة عملهم الصحفي والمخاطر التي يتعرضون لها لذلك من الضرورة السعي لإقرار

اتفاقية دولية خاصة لحماية الصحفيين المكلفين بمهام خطرة في تغطية الحروب و النزاعات المسلحة تعطي تعريفاً واضحاً للصحفي في القانون الدولي فضلاً عن ضرورة تعريف الفئات المشمولة من الصحفيين والمقرات الصحفية و تفعيل الحماية الدولية للصحفيين في مناطق النزاعات المسلحة.

5- تفعيل الآليات التابعة للأمم المتحدة كالإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان لمتابعة الانتهاكات بحق الصحفيين والسعي لخلق مساحة تواصل بين الصحفيين و من يمثلونهم من جهة و ممثلي الدول من جهة أخرى.

6- دعم قرار الأمين العام في طرح إنشاء آلية مستقلة ذات ولاية دولية لتنسيق وتجميع المطالبات المتعلقة بالمفقودين والمختفين قسرياً بمن فيهم العاملون في المجال الإعلامي، وتكليف الآلية بتحديد العناصر المطلوبة لتعقب المفقودين والمختفين وتحديد هوياتهم بكفاءة وفعالية، على ألا تكون هذه الآلية مدخلاً لتسويق النظام أو التفافاً على ملف المساءلة والمحاسبة.

7-توثيق أسماء المسؤولين عن الانتهاكات بحق الصحفيين و المطالبة بتوسيع قوائم العقوبات على النظام السوري و(الكيانات و الأفراد) التابعة و الداعمة له لتشمل كل المتورطين.

8- دراسة واقع عائلات الصحفيين الذين تعرضوا للانتهاكات، وأثر هذه الانتهاكات عليها من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والنفسية، وانشاء برنامج متكامل لدعمهم بما يحقق لهم التعافي والانقاذ الاقتصادي ضمن عملية جبر ضرر لهم لاتحتمل التأخير حتى اتمام عملية العدالة الانتقالية.

9- دعم برامج توثيق الانتهاكات ضد الصحفيين، خاصة أن الانتهاكات مستمرة في مختلف الجغرافيات السورية ما يؤدي لاستمرار طمس الحقائق، وانشاء برنامج لانقاذ الصحفيين السوريين المعرضين للخطر يصنف ضمن برامج الاستجابة السريعة بحيث لا يخضع لروتين زمني يزيد من خطورة التحديات ضد الصحفيين.

10- الدعوة إلى تشكيل لجنة وطنية تتكون من القانونيين والناشطين والناشطات الذين يملكون خبرة بالقانون الدولي والعاملين في قضايا العدالة وعلى تواصل مع الآليات الدولية لتوثيق الضحايا في النزاع السوري و التركيز على قضية الصحفيين بالتعاون مع المؤسسات و المنظمات المحلية التي تعمل على توثيق هذه الانتهاكات بحق الصحفيين و بالتعاون مع المؤسسات الدولية وهدفها التوعية القانونية لعمل هذه الآليات وإجراءاتها وإصدار دليل خاص بآليات ومعايير توثيق الضحايا والانتهاكات وتدريب العاملين في مسارات العدالة عليها.

ملحق خاص

جدول بأسماء إعلاميين لا زالوا قيد الاحتجاز
حتى تاريخ إعداد هذا التقرير

الرقم	الاسم	مكان الانتهاك	الجهة المنتهكة	تاريخ الانتهاك	الصفة	ملاحظة
1	بشار فهمي القدومي	حلب	النظام السوري	8/20/2012	صحفي	أردني
2	عبود حداد	حلب	تنظيم الدولة	6/26/2013	ناشط	
3	عبيدة بطل	حلب	تنظيم الدولة	7/25/2013	صحفي	
4	حسام ناظم الدين	حلب	تنظيم الدولة	7/25/2013	ناشط	
5	عبود المعتق	حلب	تنظيم الدولة	7/25/2013	ناشط	
6	جهاد أسعد محمد	دمشق	النظام السوري	8/13/2013	ناشط	
7	محمد العمر	حلب	تنظيم الدولة	8/15/2013	ناشط	
8	سمر الصالح	حلب	تنظيم الدولة	8/15/2013	صحفية	
9	محمد ويس مسلم	الرقة	تنظيم الدولة	8/27/2013	ناشط	23 عام
10	رامي الرزوك	الرقة	تنظيم الدولة	10/1/2013	ناشط	
11	ياسر الصطوف / الملقب أبو أحمد الدير حافري	حلب	تنظيم الدولة	11/20/2013	ناشط	
12	أحمد الخضر / المعروف أحمد العايش	الرقة	تنظيم الدولة	12/3/2013	ناشط	
13	حسان الحمدو أبو أيهم	حلب	تنظيم الدولة	3/24/2014	ناشط	
14	جون كانتلي	سوريا	تنظيم الدولة	2012	صحفي	بريطاني 1970

15	عبد الكريم الصالح الملقب أبو جمال الحلبي	إدلب	جبهة النصرة	9/15/2015	ناشط	
16	تامر أكر	اللاذقية	مجهولين	10/23/2015	ناشط	23 عام
17	محمود حسن	حلب	مجهولين	1/12/2016	ناشط	
18	عمر ربيع الحسن	حلب	مجهولين	11/30/2013	ناشط	
19	حسام الحلبي المعروف أبو وسيم	حلب	مجهولين	1/10/2014	مراسل	
20	فرهاد حمو	الحسكة	تنظيم الدولة	12/15/2014	إعلامي	1989
21	محمد عبد المولى الحريري	درعا	النظام السوري	4/16/2012	ناشط	درعا 1975
22	إسحاق مختار	حلب	تنظيم الدولة	10/15/2013	صحفي	موريتاني
23	سمير كساب	حلب	تنظيم الدولة	10/15/2013	مصور	لبناني
24	أوستن تايس	ريف دمشق	النظام السوري	8/13/2012	صحفي	أمريكي
25	عبد الوهاب ملا	حلب	تنظيم الدولة	11/8/2013	ناشط	
26	عصام عباس	حلب	المعارضة	6/22/2018	مصور	
27	كانيوار حسن خلف	حلب	المعارضة	6/22/2018	مصور	القامشلي 1985
28	معتصم الديري	إدلب	تحرير الشام	2019	ناشط	درعا 1987
29	عمير مصعب الغريبة	ريف دمشق	النظام السوري	2/10/2019	مصور	أردني
30	رأفت نبهان	ريف دمشق	النظام السوري	3/7/2019	صحفي	أردني
31	محمد توفيق الصغير	الحسكة	PYD	6/4/2019	مراسل	
32	وليد جادو الرفاعي	درعا	النظام السوري	18/8/2020	ناشط	درعا 1976
33	أيهم عبد العزيز الخلف	دير الزور	قسد	9/1/2021	ناشط	28 عاماً

34	علي صالح الوكاع	دير الزور	قسد	5/2/2021	مراسل	دير الزور 1990
35	وضاح محي الدين	دمشق	النظام السوري	14/5/2022	صحفي	حلب 1955
36	وسام الأحمد العلي	الرقة	PYD	15/5/2022	مراسل	الرستن 1990
37	عمار الخلف	الرقة	PYD	30/7/2022	مراسل	الرقة 1994
38	علي جاسم الكريم	دير الزور	PYD	23/8/2022	ناشط	الصور 29 عاماً
39	رزق العبي	تركيا	تركيا	14/4/2023	صحفي	كفرنبل 1990

ملاحظة:تم إطلاق سراح الإعلامي علي علولو من قبل هيئة تحرير الشام في نهاية الشهر الأول من عام 2024 لذلك تم شطب الحالة من هذا الجدول

فريق العمل بالتقرير السنوي

إبراهيم حسين

مدير المركز السوري للحريات الصحفية

محمد الصطوف

الباحث في المركز السوري للحريات الصحفية

أعضاء رابطة الصحفيين السوريين:

مأمون البستاني

عماد الطواشي

أنور مشاعل

الغلاف

من تصميم الفنان:

ياسر عبد الرحمن

SYRIAN JOURNALISTS ASSOCIATION

رابطة الصحفيين السوريين

www.syja.org

info@syja.org

سوريا
الصحافة تحت الضغط

الانتهاكات ضد الإعلام

2023

التقرير السنوي